التهديد وإعادة تشكيل الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية

حدود الدراسة وإطار المعالجة:

يتم بناء الدور الإقليمي لدولة ما من واحد من منطلقين: القاسم المشترك بينها وبين قوة دولية أخرى عالمية أو إقليمية، والتهديد الذي تتعرض له في مواجهة القوى الإقليمية الأخرى، سواء كان الذي يحدد هذا التهديد هو الدولة صاحبة الشأن، أو قوة إقليمية أو عالمية أخرى.

والحالة موضع الدراسة تتعلق بمفهومين علاقيين: التهديد، والدور الإقليمي للعربية السعودية. وتستدعى طبيعة حولية أمتي في العالم-التي ترصد أعدادها حالة الأمة في عام صدورها، وهو ٢٠٠٣- التركيز على هذين المتغيرين في ذلك العام. ولا يمكن تناول أهم معالم التهديد وإعادة تشكيل الدور الإقليمي السعودي في ذلك العام كبؤرة للدراسة دون استدعاء خاطف لجذور عملية تحديد التهديد، والدور الإقليمي السعودي التقليدي للانطلاق منه ومن معطيات بيئته في اللحظة التاريخية الراهنة لاستشراف مستقبلهما.

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية وجود تهديد حقيقي أو متصور للمملكة العربية السعودية، يمثل متغيرًا مستقلاً حدث له تحول يستدعي إعادة تشكيل دورها الإقليمي كمتغير تابع. ويشير تحديد أبعاد هذه الدراسة والغاية منها على النحو السالف العديد من التساؤلات البحثية المترابطة والتي يصعب الفصل بينها إلا لأغراض التحليل، وبالقدر الذي تسمح به طبيعتها؛ أهمها:

١- ما هو اقتراب بناء الدور الإقليمي السعودي منذ نشأة المملكة العربية السعودية في عام ١٩٣٢؟ ويدور هذا التساؤل **حول نقطتين**: القاسم المشترك السعودي/الأمريكي، والتوافق الأمريكي/السعودي على دور إقليمي سعودي يرتكز على مواجهة التهديد الإقليمي النابع من مصادر من خارج المنطقة، ومصادر داخلها.

٢- ما هو **الثابت والمتحول** في اقتراب بناء الدور الإقليمي السعودي في ضوء التحولات الكبرى الناجمة عن: سقوط المنظومة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة، والغزو العراقي للكويت، والانتفاضة الفلسطينية الثانية، وأحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١، والغزو الأمريكي للعراق؟ وما تأثير هذه الأحداث الكبرى على تحديد متغيري: التهديد والدور الإقليمي السعودي ؟

٣- ما هي دواعي إعادة التشكيل، وإعادة تحديد التهديد في عام ٢٠٠٣؟ وتشمل هذه الدواعي: دواعيَ نابعة من الداخل الأمريكي، ودواعيَ داخلية سعودية من منظور أمريكي، ودواعيَ نابعة من التحولات التي طرأت على طبيعة النظام العالمي والوضع في الشرق الأوسط.

٤- ما هو مضمون التحول المطلوب أمريكيًا؟ وما هو مدى الاستجابة السعودية له؟ وما هي أهم الأساليب الأمريكية لتفعيله في أرض الواقع؟ وما هي الفرص والمخاطر المترتبة على ذلك في ضوء **متغيرات ثلاثة**: السلوك الأمريكي، وسلوك الوحدات السياسية الإقليمية في الشرق الوسط، والسلوك السعودي؟

وفى ضوء هذه التساؤلات؛ فإن هذه الدراسة **تدور حول محاور أربعة** يختص كل مبحث بأحدها: الثابت والمتحول في الدور الإقليمي السعودي وجذور إعادة تشكيله، والأساليب الأمريكية لإعادة تشكيل الدور السعودي (على صعيد إعادة هيكلة الداخل السعودي لتأهيله للدور الإقليمي الجديد، ومساعي فك الارتباط بين السعودية ومحيطها الإسلامي، وتحجيم ذلك الدور بتكريس أسباب التنافس الصراعي الإقليمي)، وتحديد دور سعودي في تكييف الأوضاع في الدول الإسلامية الأخرى بما يتمشى والمصالح الأمريكية، ومضمون التحول ومدى الاستجابة السعودية له، ومحددات ومخاطر إعادة تحديد مصادر التهديد المصاحبة لإعادة تشكيل الدور السعودي الإقليمي. أما الخاتمة

فتتضمن خلاصة، وتثير مسألة مدى ضرورة مراجعة كيفية التعامل مع التهديد الأمريكي.

المبحث الأول– الدور الإقليمي السعودي:

الثابت والمتحول

واكب ظهور مصطلح "**الشرق الأوسط**" كبديل لمصطلح "**العالم الإسلامي**" ظهور أول كشف بترولي في العربية السعودية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي أول دولة تحصل على امتياز التنقيب عن البترول في السعودية بعد عام واحد من قيام المملكة. وشهدت العلاقات الأمريكية/السعودية تطورًا ملحوظًا في الأربعينيات؛ حيث أجَّرت المملكة العربية السعودية قاعدة الظهران الجوية للولايات المتحدة بمفاوضات سرية ودون اتفاق رسمي، وتبادلت التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفارة مع واشنطن في نفس عام قيام إسرائيل، وظل التعاون السعودي/الأمريكي يعتمد على تفاهمات غير مكتوبة[1].

أولاً– ثوابت الدور الإقليمي السعودي: يمكن القول بأن العربية السعودية عرفت منذ قيامها عام ١٩٣٢ معادلة حاكمة للتهديد كمتغير مستقل، والدور الإقليمي كمتغير تابع. **وأساس هذه المعادلة هو الشراكة السعودية/الأمريكية الضمنية: الأمن السعودي مقابل الأمن البترولي الأمريكي**. وظلت هذه المعادلة قائمة –حتى ١١ سبتمبر ٢٠٠١– على التعاون الأمريكي/السعودي في مواجهة تهديدات خارجية، مع عدم التدخل الأمريكي في الشئون السعودية الداخلية، وعدم التحدث عن مصادر داخلية للتهديد. ثم ظهرت توجهات أمريكية جديدة لإعادة ترتيب الدور الإقليمي السعودي مؤسسة على وجود تهديدات مترابطة داخل السعودية وخارجها يلزم التصدي لها في آن واحد. وعلى مدى اتصال العلاقات الأمريكية/السعودية منذ نشأة المملكة العربية السعودية حتى الآن؛ لعب الأمريكيون بشكل ثابت دور "**الفاعل**" في تحديد ما يعتبر تهديدًا للأسرة السعودية الحاكمة، وإقناعها بتبني هذا التهديد وتحديد دورها الإقليمي على أساسه. وتحدد الدور الإقليمي للسعودية على الدوام في ضوء التهديد الأمريكي الصنع كوجه لعملة لها وجهها الآخر؛ وهو: **الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، والتي تعد بدورها حلقة في المسعى الأمريكي الهادف منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن إلى تحقيق الهيمنة الأمريكية العالمية.

وكانت معظم أنظمة الحكم القائمة في المنطقة –لدى قيام إسرائيل– ديمقراطية بشكل ما، وحرصت الولايات المتحدة على تنشئة أنظمة حكم تنجذب إلى دولة إسرائيل، أو تنشغل بصراعات داخلية وخارجية مع أعداء وهميين من خلال توظيف مفهوم السيادة الداخلية والخارجية في الدولة القومية. وابتدعت المخابرات الأمريكية مفهوم "**الفراغ**" في الشرق الأوسط في توقيت مواكب لقيام الثورة في مصر عام ١٩٥٢. ولعبت المخابرات الأمريكية دورًا مزدوجًا بورقة المد القومي العربي: دعم التيار القومي بأسلوب مخابراتي، واستنفار قوى أخرى لمقاومته؛ حتى يتشكل منه تهديد يمكن توظيفه في بلقنة منطقة الشرق الأوسط وفتنمتها؛ بحيث يُدار الصراع فيها بالوكالة، وتتفجر صراعات إقليمية بأيدي أبناء المنطقة أنفسهم، ويتم تخليق ثنائية قائمة على الموقف من الولايات المتحدة: قوى محلية وإقليمية حليفة للمصالح الأمريكية، مقابل قوى محلية وإقليمية معادية لها، وخلق **فراغ قوة**، وشغله بإقامة محاور متصارعة في المنطقة؛ تصب في التحليل الأخير في وعاء واحد هو: تحييد كافة القوى الإقليمية الإسلامية وتهميشها، وتكريس تبعيتها لقوى خارجية، وتهميش البديل الإسلامي، وتأمين إمدادات النفط، والتمكين لإسرائيل في قلب العالم الإسلامي[2].

وحتى سقوط الاتحاد السوفيتي السابق كان احتواء النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط –بالتعاون مع كافة الأنظمة التي تقبل وضع هذا الهدف على قمة أولويات سياستها الخارجية بصرف النظر عن مشربها السياسي– هو أساس الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية. أما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي؛ فقد تحول شرط تلك الشراكة إلى التمكين للمجتمع المدني الدولي المتشكل من ديمقراطيات

ليبرالية منخرطة في اقتصاد السوق الحر. وكشف الخطاب الأمريكي -في عملية تخليقه لعدو جديد يحل محل الشيوعية- هجومه على الإسلام، ضمن حديثه عن الخطر الأخضر وصراع الحضارات، وانتهى إلى تنصيب عدو هلامي غامض أسماه "**الإرهاب الكوني**" يكمن في صميمه صراحةً أو ضمنًا وصفُ "**الإسلامي**"، وتشمل المعركة الأمريكية في مواجهته إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط الكبير، ويدخل ضمنها إعادة هندسة معطيات الداخل السعودي، والدور الإقليمي السعودي.

ومع زوال عهد الحرب الباردة؛ تمسك الأمريكيون بالقاسم المشترك بينهم وبين العربية السعودية فيما يتعلق بالبترول، وبتصورهم لمصادر التهديد الإقليمي الخارجي؛ إلا أنهم بدأوا على استحياء في **تشكيل تهديد جديد له علاقة بالداخل السعودي؛ ويتمثل في الصراعات الدينية القبلية. وبدأوا يلمحون إلى أن الداخل السعودي يحتاج إلى إعادة هيكلة، وأن ذلك هو الشرط الأساسي لتحقيق استقرار النظام السعودي في الأمد الطويل، وبالتالي فإنه هو المنطلق الصحيح لإعادة تشكيل الدور الإقليمي السعودي. ومن أهم الشواهد على ذلك:**

١- **تركيز الإدارة الأمريكية في عهد كلينتون على استراتيجية محاصرة المد الإيراني من ثلاث جبهات بواسطة قوى إقليمية ثلاث:** باكستان (في أفغانستان)، مصر (في الشرق الأوسط)، وتركيا (في القوقاز وآسيا الوسطى)، مع التركيز على تعميق النفوذ الأمريكي داخل المنطقة بدعوى أنه أساس الاستقرار، وفتح المنطقة أمام الاستثمارات الأجنبية، وضمان أمن إسرائيل.

وفى ضوء هذه المصالح الأمريكية؛ حددت الولايات المتحدة مصادر التهديدات المحتملة بالتهديد غير المباشر لتلك المصالح من قوى إقليمية؛ نتيجة انتشار النفوذ الإيراني في آسيا الوسطى، أو تصاعد موجة الإرهاب، أو انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتهديد الأنظمة الصديقة للولايات المتحدة من جانب قوى سياسية معادية للوجود الأمريكي في المنطقة؛ قد تصل إلى السلطة نتيجة إصرار الولايات المتحدة على نشر الديموقراطية في المنطقة، أو نتيجة اتهام الولايات المتحدة بالازدواجية لسكوتها عن انتهاك حقوق الإنسان والديموقراطية في منطقة الخليج، وتركيزها على حقوق الإنسان الإسرائيلي دون الفلسطيني[٣].

٢- **تحدث نيكسون عن عالم أكثر عنفًا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي بسبب ما أسماه: الصراعات القبلية الدينية.** وأدخل تحولاً ملحوظًا على دلالات المصطلحات في الخطاب الأمريكي؛ بحيث أصبح "**الإسلامي التقدمي**" هو المتصوف المسلم الذي يفصل بين الإسلام والحياة، وينبذ الجهاد، ويقبل الربط بين العالمين الإسلامي والغربي على أساس اندماج العالم الإسلامي في الحضارة الغربية، أما "**المسلم الرجعي الأصولي المتزمت**"؛ فهو من يعتبر الإسلام ديناً ودولة ولا يؤمن بالتعددية الحزبية. وأكد نيكسون على التعامل مع العالم الإسلامي ككتلة واحدة في تحديد الخطر الإسلامي، مع الحرص في ذات الوقت على تفتيت الجسد الإسلامي وتغذية الخلافات داخله وتحديد نسله، وجره إلى تبديد ثروته في صفقات تسلح مرتبطة بشروط تجعلها بلا قيمة، وحرمانه من القدرة الصاروخية ومن أسلحة الدمار الشامل[٤].

٣- **عرفت العلاقات الأمريكية السعودية بدايات الضغط الأمريكي الذي يستهدف استثارة القلق السعودي من إمكانية التهميش عقب الغزو العراقي للكويت؛** حيث شرعت الولايات المتحدة منذ بداية عملية تحرير الكويت في تهميش السعودية رغم استضافتها للقوات الأمريكية على أراضيها؛ فلم يذكر نيكسون السعودية ضمن شركاء أمريكا في العالم الإسلامي الذين حصرهم في: تركيا وباكستان ومصر وإندونيسيا؛ معللاً ذكر تركيا بأنها جسر جغرافي وثقافي مع العالم الإسلامي، ومعللاً ذكر مصر بدورها في كامب ديفيد وفى أزمة الخليج. أما السعودية؛ فلم يرد لها ذكر إلا في معرض الحديث عن النفط في السياسة الأمريكية، مع إشارة لا تخلو من

معنى، ومفادها أن الالتزام الأمريكي بأمن السعودية ودول الخليج يعقد العلاقات الأمريكية مع إسرائيل[٥].

ووصلت العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة قبل أحداث ١١ سبتمبر حدًا من التوتر أدى إلى اعتذار وليّ العهد السعودي عن زيارة الولايات المتحدة، وانتقاد السياسة الأمريكية علنًا، وتسربت أنباء عن اعتزامه إعلان فشل مساعي التسوية السلمية العربية، وأن شعار "**السلام خيار استراتيجي**" قد يتعرض للمراجعة، وفي حين ردت الإدارة الأمريكية بإجراءات تهدئة؛ فإن جماعات الضغط الصهيونية وجدت في أحداث ١١ سبتمبر فرصة فريدة لضرب العلاقات الأمريكية/السعودية، ونجحت في البداية في تعريض الجالية السعودية لمعاملة سيئة إلى حد تهديد الداخلية السعودية بسحبهم إذا ظل الحال على ذلك[٦].

وسعت الحكومة السعودية إلى تحسين صورتها في الولايات المتحدة بطرح **مبادرة عبد الله للسلام** التي تعرض السلام والتطبيع الكامل بين إسرائيل وكافة الدول العربية، مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧ –في لقاء مع صحفي يهودي– ونشرها في صحيفة أمريكية معروفة بميولها اليهودية[٧].

ثانيًا– أساسيات التأهيل للدور الإقليمي الجديد:

الدور الإقليمي القديم الذي حددته الولايات المتحدة للعربية السعودية كان ولا يزال يتمحور حول النفط والاستثمارات السعودية الضخمة في الولايات المتحدة، والتحالف من أجل احتواء الخصوم المشتركين. وكانت الشيوعية ومن يتعاونون مع العالم الاشتراكي السابق في مقدمة هؤلاء الخصوم، والذين هم من صنع الولايات المتحدة في واقع الأمر. ولم تتخلَّ الولايات المتحدة عن إسناد هذا الدور للسعودية. كل ما في الأمر أن مضمونه تغير، وميدانه اتسع، ليشمل الداخل السعودي، فضلاً عن البيئة الإقليمية. أما الدور الجديد فينصب على تفكيك الدولة القومية داخل السعودية وخارجها في طول العالم الإسلامي، واستبدال "سياسة الاحتواء" بسياسة توسيع المجتمع الدولي المتشكل من أنظمة ليبرالية ديموقراطية تتبنى اقتصاد السوق الحر[٨]، ويركز الخطاب الأمريكي على أن الاستقرار طويل الأمد للنظام السعودي الحاكم يتطلب أمرين: معالجة خمس قضايا أساسية يتوقف عليها مستقبل علاقته مع الولايات المتحدة، والاستجابة لأسباب عشرة لإعادة صياغة العلاقات الأمريكية/السعودية؛ وذلك على **التفصيل الآتي**:

١– القضايا الحاكمة لمستقبل العلاقات الأمريكية/السعودية هي تغيير طبيعة النظام السياسي السعودي ليصير نظامًا حديثاً هو نواة الاستقرار بعيد الأمد؛ لأن كل التهديدات الأخرى نابعة من أوجه قصور سياسية واجتماعية وتعليمية فيه تحتاج إلى إصلاح. والتصدي لهذه المهمة يقتضي أولاً التوصل إلى إجماع أمريكي/سعودي **بشأن القضايا الخمس التالية:**

أ– التسليم السعودي بأن المملكة السعودية لم تبذل بعد الجهد المستطاع في مجالي محاربة الإرهاب وإدخال الإصلاحات، وأن الضغط الأمريكي الهادئ والمستمر لتحقيق الاستنفار السعودي في هذين المجالين –والتنفيذ الفعال الصارم لما يتم وضعه من إجراءات، وإعادة النظر في توجهات السياسة الخارجية السعودية تجاه القضايا الإسلامية خارج المملكة بما يخدم الإصلاح والاعتدال والتسامح في ربوع العالم الإسلامي– لا يمثل تدخلاً في الشأن السعودي؛ بل يخدم الصالح المشترك للبلدين. ومن أهم ما تطالب الولايات المتحدة الحكومة السعودية به في معرض بناء الدور الإقليمي السعودي الجديد، هو تعبئة الوعي الشعبي السعودي، وإقناعه بمحورية التعاون الأمريكي/السعودي ضد الإرهاب، ومن أجل الإصلاح؛ باتخاذ **الخطوات التالية:**

(١) **الدعم السعودي للجهود الأمريكية** الرامية إلى إعادة الاستقرار إلى أفغانستان بإقامة حكومة ديموقراطية هناك، ورأب الصدع بين الشعب الأفغاني والعالم العربي النابع من تطرف نظام طالبان والقاعدة في الماضي.

(٢) **العمل معًا لاستئصال فلول القاعدة** وطالبان وكافة المنظمات الإرهابية التي تلوث اسم الإسلام في الشرق

الأوسط وآسيا الوسطى. ويطالب الأمريكيون السعودية في هذا الصدد بممارسة ضغط دبلوماسي في العالم العربي، والعالم الإسلامي، ووضع نهاية لأنشطة الحركات الإرهابية وتمويلها والتعاطف معها، وأن تعلن المؤسسة الدينية السعودية -بوضوح وبشكل حاسم- أن الإسلام لا يجيز القتل ولا العمليات الانتحارية مهما كان السبب.

(٣) **العمل معًا ضمن استراتيجية** واسعة النطاق لعزل أنظمة الحكم الداعية للإرهاب في كل أرجاء العالم، وبالأخص في الشرق الأوسط. ويضغط الأمريكيون على السعودية في هذا الصدد بتأكيدهم على أن التعاون السعودي/الأمريكي، وقبول السعودية الضغط على تلك الأنظمة قد يكون سبيلاً لتقليل الحاجة إلى لجوء الولايات المتحدة إلى أساليب صراعية عنيفة للتعامل مع نظامي الحكم الإيراني والسوري، كما قد يشجع الأنظمة المتسامحة مع الإرهاب -الأقل أهمية من النظامين السابقين في لبنان والسودان والصومال واليمن- على اتخاذ مواقف أكثر حزمًا ضده تحت تأثير إجراءات سعودية/أمريكية منسقة في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي. وفي المقابل يلوح الأمريكيون بمنع الشيعة الموالين لإيران من السيطرة على مقاليد الأمور في العراق من أجل عدم تعريض الأمن السعودي للخطر.

ب- **تحقيق إجماع أمريكي/سعودي** على اتخاذ إجراءات متبادلة للحد من مستوى التوتر بين الشعبين السعودي والأمريكي؛ لأن هذا التوتر يصب في مصلحة المتطرفين والإرهابيين. ومن مصلحة الطرفين أن تتخذ الولايات المتحدة إجراءات للحد من القيود التي فرضت على الدارسين السعوديين بها، وضمان استمرار تدفق أولئك الدارسين عليها، وأن تتخذ السعودية في المقابل إجراءات لتعميق التعاون بين العناصر الأكثر تقدميةً واعتدالاً فيها، ونظيرتها في العالم العربي والإسلامي؛ لنشر التسامح في كافة أرجاء العالم ومكافحة الإرهاب.

ج- **التسليم الأمريكي/السعودي بضرورة التعايش**، مع حقيقة استحالة التوصل إلى تسوية نهائية للصراع العربي/الإسرائيلي خلال السنوات العشر القادمة. وعلى السعودية أن تقبل حقيقة أن الخلاف بينها وبين الولايات المتحدة؛ بشأن اعتبار الأخيرة حماس وحزب الله والجهاد الإسلامي منظمات إرهابية، واعتبار السعودية هذه المنظمات حركات تحرير قومية؛ سيؤدى بالضرورة إلى مطالبة إسرائيل والموالين لها بالضغط على السعودية لاتخاذ إجراءات ضد هذه المنظمات، وسيؤدي رفضها ذلك إلى حملات سياسية وإعلامية ضدها في الولايات المتحدة. ولابد أن يتفق الطرفان على أن فكرة الضغط الأمريكي على إسرائيل ليست هي مفتاح الحل، وأن الأولى بذل الجهود لتحقيق درجة من الاعتدال تكفل إعادة تنشيط عملية السلام، وضرورة تسليم السعودية بأن الولايات المتحدة لا تستطيع التضحية -تحت أي ظرف- بالمصالح الحيوية الإسرائيلية، وأن على السعودية أن تبذل جهدًا لريادة جهد عربي مشترك معتدل يقنع الفلسطينيين بإنهاء الانتفاضة، والدخول في عملية سلام بشروط عملية يمكن أن تقبلها الولايات المتحدة وإسرائيل.

د- **تعميق التعاون بين القطاع الخاص السعودي** ونظيره الأمريكي كمنطلق للاستثمار وتحرير التجارة، والحد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تشجع الإرهاب والتطرف. وعلى الحكومة السعودية أن تلبي الشروط الكفيلة بتدفق الاستثمارات الخاصة الخارجية بالمستوى والقدر المطلوبين، مقابل الحصول على ضمانات أمريكية.

هـ- **إقناع الحكومة السعودية بأنه رغم تصاعد أعمال العنف داخلها**؛ فإن المستويات الحالية لميزانية الدفاع تشكل تهديدًا خطيرًا للأمن السعودي، وأن على السعودية أن تعيد هيكلة قوات الأمن الداخلي

السعودي، وقوات الدفاع السعودية بمساعدة أمريكية، وأن تحول موارد التسلح الحالية إلى برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية[٩]، وعليها أن تشرع في الإصلاح الاقتصادي لفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، وتسلم بالعجز عن إصلاح ومعالجة القضايا الداخلية دون مساعدة أمريكية، وبضرورة الحوار المؤسسي بين مصدّري البترول ومستورديه للحفاظ على استقرار النظام الاقتصادي[١٠].

٢- الأسباب العشرة لإعادة صياغة العلاقات الأمريكية/السعودية: يدعو الأمريكيون إلى إعادة هيكلة العلاقات الأمريكية/السعودية بشكل إيجابي بعيدًا عن الاتهامات المتبادلة بين الطرفين، ويرصدون **عشرة عوامل** تحتم التعاون بين الجانبين هي:

أ-**التهديد الإرهابي المشترك:** أدت التفجيرات التي شهدتها السعودية اعتبارًا من مايو ٢٠٠٣ إلى إدراك السعوديين لمدى خطورة هذا التهديد على الصعيدين الداخلي والإقليمي، وأنه لا سبيل لمواجهته دون التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة؛ فالسعودية لن تستطيع مواجهة هذه الظاهرة دون دعم أمريكي في تحديث أجهزة الأمن السعودية وتدريبها. والولايات المتحدة تحتاج إلى السعودية في المقابل في تحقيق أمرين: تقليص تدفق الأموال إلى الإرهابيين، والحد من قدرتهم على توظيف الرموز الإسلامية والقضايا الإسلامية كغطاء لعملياتهم. وبالتالي فإن الخطر الإرهابي يستوجب تعاونًا سعوديًا/أمريكيًا رسميًا وشعبيًا لعشرات السنين.

ب- **السعودية بحاجة إلى أموال البترول** ، وإلى استثمارات ضخمة في مجال النفط والغاز. والولايات المتحدة بحاجة إلى البترول السعودي. وتقدر وزارة الطاقة الأمريكية أن الاقتصاد العالمي سيحتاج بحلول عام ٢٠٢٥ إلى ضعف ما ينتجه الخليج من البترول حاليًا، ويلزم لسد هذا الطلب أن يرتفع الإنتاج السعودي الحالي ليوازي في ذلك التاريخ الإنتاج الإجمالي الحالي لمنطقة الخليج العربي.

ج- **حاجة السعودية إلى معالجة الأزمة السكانية:** بعد أن كانت المصادر الأمريكية تتحدث عن ضعف سعودي ناشئ من خفة الوزن السكاني؛ أصبحت تتحدث الآن عن انفجار سكاني يهدد الاقتصاد السعودي. ويذهب مكتب الإحصاءات الأمريكي إلى أن تعداد الشعب السعودي قد وصل الآن إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه عام ١٩٧٠، وأن تعداده سيقفز – حتى لو تم تخفيض معدل المواليد بشكل ملحوظ في السنوات القادمة– ليصل إلى ٣١ مليونًا عام ٢٠١٠، وإلى ٤٢ مليونًا عام ٢٠٢٠ وإلى ٥٥ مليونًا عام ٢٠٣٠. وسيصير تعداد الشريحة الشبابية السعودية التي تتراوح أعمارها بين الخامسة عشر والرابعة والعشرين مماثلاً لإجمالي تعداد الشعب السعودي عام ١٩٧٠ بنهاية ربع القرن الحالي؛ في مجتمع تصل فيه نسبة البطالة الحقيقية والمقنَّعة إلى ٢٠% بين الشباب السعودي. وفي مقابل هذه الزيادة تتقلص القدرة المالية السعودية بشكلٍ ملحوظ، مما يجعلها عاجزة عن مواجهة هذا التحدي السكاني؛ حيث أدى انخفاض سعر البترول إلى انخفاض نصيب الفرد السعودي من إيراداته إلى عُشر ما كان عليه منذ ربع قرن. ورغم ارتفاع إيرادات البترول السعودي في عام ٢٠٠٣؛ فإن السعودية تعاني من عجز مزمن في الميزان التجاري، ويوازي الدينُ الحكوميُّ الناتجَ القومي الإجمالي. ولن تستطيع الحكومة السعودية أن تعالج هذا الوضع دون خطة لتحديد النسل، وإصلاح الاقتصاد ونظام التعليم، وإصدار تشريعات تكفل جذب الاستثمارات الخارجية اللازمة لتحديث البنية الأساسية وتوسيعها، وتنويع الاقتصاد السعودي الذي يعتمد بشكل شبه كامل الآن على البترول.

د- **الإصلاح السياسي السعودي التدريجي يمثل مصلحة مشتركة:** تنظر الولايات المتحدة إلى النخبة الإصلاحية السعودية الراهنة على أنها ترقى للمستوى المأمول أمريكيًا لإحداث التغيير المرغوب في السعودية؛ فمعظم عناصرها ذات تعليم غربي، وهى في سلوكياتها تراعي قدرة البيئة السعودية المحافظة -غير المحصنة أمام التطرف الإسلامي- على التغيير، وتتحاشى الحركة بأسرع مما ينبغي، والتي قد تؤدي إلى مردود عكسي يجعل برامج الإصلاح تبدو مفروضة من الخارج، وغير نابعة من حاجة داخلية حقيقية للتغيير.

هـ- **الإصلاح الاجتماعي السعودي شرط لتهيئة المناخ للاستقرار الداخلي والإصلاح الاقتصادي:** من العسير على الثقافة السعودية أن تقتبس الهياكل الاجتماعية الأمريكية القائمة على التعددية الثقافية والتسامح وحقوق الإنسان. ومعضلة الإصلاح الاجتماعي في السعودية تتمثل فيما أظهرته الثقافة السعودية من قدرة على مقاومة التغيير رغم هجمات الحداثة البترولية عليها. ففي عالم تفككت فيه البنى الأسرية؛ لا تزال السعودية تنفرد بظاهرة الأسرة الممتدة كوحدة أساسية للمجتمع، ولا تزال الأسر السعودية تعي شجرة نسبها وتتتبعها إلى إسماعيل، في دولة تعود نشأتها إلى عام ١٩٣٢. ويدير المجتمع السعودي رؤساء العائلات الممتدة بنوع من الإجماع العائلي، ويصدق ذلك على الأسرة السعودية المالكة والأسر الكبرى الأخرى. ولم تتأثر الأسر الممتدة في السعودية؛ لأن الدولة السعودية لم تظهر نتيجة الاستقلال بعد استعمار تقليدي[١١].

ورغم ذلك فإن بوسع الولايات المتحدة والسعودية أن تحققا تقاربًا في هذا المجال عن طريق الاحتكاك والتواصل بين النظام الاجتماعي الأمريكي والسعودي؛ من خلال تعزيز الدور الأمريكي في تحديث العملية التعليمية في السعودية عن طريق المبعوثين السعوديين، وفى إصلاح النظام التعليمي داخل السعودية، والنسق القانوني لحقوق الإنسان فيها.

و- **ضرورة التعاون الأمني السعودي/الأمريكي الدائم:** زوال نظام صدام حسين يحد من المخاطر الأمنية في منطقة الخليج لكنه لا يقضي عليها. وعملية إعادة الاستقرار إلى العراق ستستغرق عقودًا من الزمن، وستحتاج السعودية إلى التدريب والمعونة العسكرية الأمريكية لتحقيق أمنها الداخلي، ودعم الاستقرار والتعاون في منطقة الخليج.

ز- **الحاجة المشتركة للتعاون في مجابهة قوى التطرف الإسلامي:** من مصلحة الولايات المتحدة والسعودية بقاء النظام السعودي الحالي كحامٍ للحرمين؛ مما يجعلهما بمنأى عن قبضة القوى الثورية الإسلامية. وفى مقابل مساعدة الولايات المتحدة للنظام السعودي على تحقيق ذلك؛ فإن على السعودية أن توجه مساعدتها الإسلامية الخارجية إلى قوى الإسلام المعتدل؛ لتعزيز دورها الإقليمي والعالمي كقوة اعتدال وتسامح، وكقبلة للعالمين العربي والإسلامي.

ح- **الحاجة المشتركة إلى إعادة هيكلة الحملات الإعلامية المتبادلة؛** من أجل توظيف الإعلام في بناء التفاهم المشترك بين الجانبين، بدلاً من توليد الخوف والاستياء المتبادلين؛ فالحملات الإعلامية المتبادلة مدمرة لمصلحة الجانبين، والأولى منها التركيز على النقد البناء، وتعميق التفاهم المتبادل وتقديم الدعم الخارجي المناسب لحركة الإصلاح السعودي الداخلي.

ط- **الحد السعودي/الأمريكي من الدعم للمتطرفين في الصفين الإسرائيلي والفلسطيني.**

ك- **تحاشي تحول الخلافات الأمريكية/السعودية إلى ما يشبه صراع الحضارات: ذلك أن تكريس هذا**

المضمون للخلاف هو الهدف الأول لتنظيم القاعدة. فإثارة صراع أمريكي/سعودي سيُصوَّر على أنه صراع بين الغرب والإسلام. ولن ينجح التطرف والإرهاب في إسقاط النظام السعودي، ولا في هزيمة الولايات المتحدة إلا إذا حول الصراع بين الجانبين إلى صراع حضارات يستحيل في ظله التعاون الفعال وتتعمق الكراهية. إلا أن الخوف من حدوث هذا المحظور لا يجب أن يؤدي بالولايات المتحدة إلى التساهل في ممارسة الضغوط المناسبة على السعودية لتشجيعها على بذل أقصى جهد ممكن في محاربة الإرهاب، وتحقيق الإصلاح الشامل، وتحقيق وفاق إسلامي/مسيحي كالذي تحقق بين اليهودية والمسيحية. وعلى كل من الجانب الأمريكي والجانب السعودي أن يستحضر على الدوام وهو ينتقد الآخر السؤال التالي: أليس التعاون مع الجانب الآخر هو البديل الوحيد المتاح لتحاشي ما هو أسوأ؟[١٢].

المبحث الثاني– تهيئة السعودية للدور الإقليمي الجديد: الفعل الأمريكي

تعكف الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة بوجه عام، وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية بوجه خاص على تهيئة الداخل السعودي من جهة والأوضاع في الشرق الأوسط من جهة أخرى؛ وفق مواصفات الدور الإقليمي الجديد الذي تريده للعربية السعودية. **ومن أهم مرتكزات هذه التهيئة:**

أولاً– استهداف ركائز مناعة الدول العربية الإسلامية مع تركيز الحملة ضد العربية السعودية، خاصة ضد نظامها التعليمي، وتخصيص ملايين الدولارات من أجل تغيير المناهج التعليمية في المؤسسات التربوية في العالم الإسلامي، وتدريب العالم العربي، وخاصة المرأة العربية على الديموقراطية[١٣].

ثانيًا– استخدام سياسة الجزرة والعصا في مواجهة السعودية في مجال الطاقة: لا تزال الولايات المتحدة تنظر بعين الحذر تجاه السعودية، ولا تستبعد احتمال استخدامها سلاح النفط مرة أخرى، رغم أن السلوك السعودي اتسم بأعلى درجات الثبات (منذ عام ١٩٧٣م حتى الآن) في لعب دور الموازن لسوق البترول، واستثمار الفوائض المالية البترولية في الولايات المتحدة في المقام الأول[١٤]. ولولا السخاء البترولي السعودي لما استطاعت الولايات المتحدة فرض حظر بترولي على العراق وليبيا.

ورغم أن البترول السعودي لا يزال هو الأهم بالنسبة للأمن البترولي الغربي في المدى القصير على الأقل؛ فإن الولايات المتحدة تحركت على **عدة محاور لوضع السعودية في موقف حرج، وحرمانها من البترول كورقة تفاوضية، من أهم هذه المحاور:**

١- **التلويح بإعداد روسيا كمنافس للسعودية؛ حيث يأتي نفطها في المرتبة الثانية**، وضرب إمكانية التعاون بين الأوبك وروسيا، وحمل الأخيرة على التراجع عن التنسيق في الإنتاج مع الأوبك. وواقع الأمر إن التلويح الأمريكي بروسيا كموازن لاستقرار سوق النفط هو مجرد ورقة ضغط؛ لأن السعودية هي المنتج الأهم والأقرب إلى السوق الأمريكي، والأكثر احتياطيًا، فضلاً عن أن اللجوء إلى البديل الروسي يحتاج إلى وقت، وإلى استثمارات أجنبية ضخمة في إنشاء شبكة خطوط أنابيب تنقله، فضلاً عن بعده النسبي.

٢- **منع إقامة أي تحالف محتمل بين روسيا ومنظمة الأوبك:** الغاية من ذلك هي تحقيق ثلاثة أهداف؛ منع تكرار الحظر البترولي الذي حدث عام ١٩٧٣، والحد من مخاطر التبعية النفطية بتنويع المصادر، ومنع تحويل الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل إلى عبء في حالة الاعتماد المكثف على البترول السعودي، وتكثيف الاستثمار الأمريكي في قطاعي البترول في السعودية والكويت لتعميق حالة التبعية السعودية الكويتية بالتعاون مع وكالة الطاقة الدولية[١٥].

٣- **إنشاء معادلات جيواستراتيجية في آسيا الوسطى:** عكفت الولايات المتحدة من بداية التسعينيات على

تحقيق الهيمنة على السياسة النفطية، وشركات تصدير النفط والغاز، وعلى حقول النفط والغاز في بحر قزوين وآسيا الوسطى. ودخلت الاستثمارات الأمريكية بثقل واضح وثابت هناك. وانصب المخطط الأمريكي على إثارة خلافات ومنافسات بين دول الجوار الجغرافي على خطوط تصدير البترول والغاز من تلك المنطقة الحديثة، وعلى منع احتكار أي دولة (مصدرة، أو يعبُر فيها ذلك البترول) لفرص وصوله إلى الخارج، فضلاً عن توظيف خطوط الأنابيب في معاقبة إيران والضغط عليها برفض مرور بترول وغاز آسيا الوسطى عبر أراضيها ما لم تغير سياستها في الاتجاه الذي تقبله الولايات المتحدة؛ وذلك في مسعًى أمريكي إلى تفتيت القدرة التفاوضية المستمدة من الطاقة لبلدان آسيا الوسطى، ولدول الممر التي يعبرها بترول وغاز تلك المنطقة في طريقه إلى الغرب[١٦]. وتم في أكتوبر ٢٠٠٣ إبرام اتفاقية إنشاء خط باكو/تبليسي/جيهان الذي ينقل البترول من تلك المنطقة عبر الأراضي التركية؛ بما لذلك من تداعيات سلبية على منظمة الأوبك[١٧].

ثالثًا– اللعب بورقة الديموقراطية: لم تخفِ الولايات المتحدة حقيقة أن ما يجرى في العراق هو مجرد الخطوة الأولى في استراتيجية أمريكية إقليمية لإعادة هيكلة المنطقة وفق الرؤية الأمريكية، و**من أهم معالمها:**

١- **الغموض الهادف:** حرص بوش في خطاب ألقاه في ٢٦ فبراير ٢٠٠٣ على الغموض التام بشأن كافة تفصيلات الأجندة الأمريكية فيما وراء إسقاط النظام العراقي السابق، مع توجيه رسالة واضحة مفادها توظيف ذلك في ضرب قدرات المقاومة الفلسطينية التي وصفها بالإرهابية، وتقليص قدرتها على التدريب والتمويل والحركة. فلقد ذكر بوش أن إزالة نظام صدام حسين سترسل تحذيرًا واضحًا للأنظمة الأخرى التي تساند المقاومة الفلسطينية بأن الولايات المتحدة لن تتسامح معها. ومع انقطاع العون الخارجي لما يسميه بالإرهاب الفلسطيني سيستطيع الفلسطينيون الإصلاحيون والديموقراطيون اختيار قيادة حقيقية جديدة لهم تعمل من أجل السلام، ومن أجل إقامة دولة فلسطينية إصلاحية مسالمة نابذة للإرهاب إلى الأبد. وعند تحقق ذلك ستستطيع حكومة إسرائيل اتخاذ خطوات على طريق التسوية، في مقابل تحمل الدول العربية لمسئوليتها في مكافحة الإرهاب، وفى إعداد بيئة مناسبة لإقامة دولة فلسطينية تعيش في سلام مع إسرائيل. ومعنى ذلك أن بوش أوحى بأن الولايات المتحدة لن توظف انتصارها في العراق في إطلاق مبادرة سلام جديدة؛ وإنما في ممارسة مزيد من الضغط على الفلسطينيين والدول العربية، ولم يهتم بوش بالحد من المخاوف العربية إزاء مستقبل العراق ومصيره، بل تحدث عن إقامة عراق حر مسالم يتم تغيير ثقافته على غرار ما حدث في اليابان وألمانيا في الحرب العالمية الثانية، ولم يخفف من التخوف العربي من تكرار ما يحدث في العراق في بلدان أخرى[١٨].

٢- **قيام الولايات المتحدة بعمل منفرد يبدأ بكسر** العراق تمهيدًا لتحطيم قوس الاستقواء الإقليمي السوري/الإيراني/العراقي، وقصر الخيار المتاح أمام سوريا وإيران على التوافق الطوعي مع المخطط الأمريكي، أو الانهيار.

٣- **خلق حليف للولايات المتحدة في العراق** يقوم بدور يرقى إلى مستوى دور الشاه الإيراني السابق مهمته تطويع الخصوم والحلفاء المترددين من أمثال السعودية ومصر، وخلق نموذج لديموقراطية عربية يتم تفصيلها على المقاس الأمريكي، وتحت الإشراف الأمريكي الدقيق؛ بحيث لا تتعارض مع الأمن البترولي والأمن الإسرائيلي، ثم حمل الدول العربية الأخرى على محاكاة هذا النموذج طوعًا أو كرهًا[١٩].

٤- **التنوع في أساليب تقليم أظافر مراكز القوة القومية العربية:** تسعى الولايات المتحدة إلى استخدام أسلوب التقليم العاجل والعنيف بالعقوبات والتهديدات المباشرة

في مواجهة سوريا وإيران، واستخدام أسلوب التقليم البطيء في مواجهة السعودية بالضغط عليها بشعار معلن هو الإصلاح السياسي والاقتصادي، مع أن الهدف الجوهري هو انتزاع مزيد من التنازلات لصالح إسرائيل، وإعاقة أي فرصة لحدوث إصلاح أو انفتاح سياسي حقيقي وغير مشبوه في العالم العربي[٢٠].

٥- **وضع السعودية في موقع الدفاع بخصوص الحرب على الإرهاب**: تستخدم الولايات المتحدة أسلوبين لتحقيق هذه الغاية: توظيف الغموض، والابتزاز والترويع، وذلك على النحو التالي:

أ- **توظيف الغموض**: في ١١ يوليو ٢٠٠٣ نشر الكونجرس الأمريكي تقريرًا حول أنشطة المخابرات الأمريكية قبل أحداث ١١ سبتمبر وبعدها، وقررت الإدارة الأمريكية حظر نشر ٢٨ صفحة منه، مع تسريب أنها خاصة بتورط مسئولين سعوديين على مستوى رفيع في تمويل هجمات الحادي عشر من سبتمبر. ورفض الرئيس بوش الاستجابة لطلب سعودي رسمي بنشر هذا الجزء ليتسنى للسلطات السعودية الرد عليه، بحجة أن ذلك يضر بسرية مصادر المخابرات الأمريكية وبسير التحقيق. وفى لقاء مع صحيفة التايم في الأول من سبتمبر أعرب وزير الخارجية السعودي عن استياء بلاده من هذا السلوك، وقال إن الولايات المتحدة ترد على كل ما تقدمه السعودية بالنسيان وبشن هجمات جديدة؛ وصلت إلى حد اتهام العلماء السعوديين والمدارس السعودية بتنشئة الإرهابيين، رغم أن السعودية ضد الإرهاب بكافة أشكاله، وضد كل من يتضامن معه حتى لو بشكل ضمني. وأكد أن البيئة السعودية ليست هي التي ولدت الإرهاب. فابن لادن لم يدخلها منذ عام ١٩٩١ وأصدر فتواه ضد الأسرة السعودية الحاكمة في عام ١٩٩٦[٢١]. والذي ولَّد الإرهاب هو ما حدث في أفغانستان وفى فلسطين. وليس بين قيادات القاعدة أي عناصر سعودية. ومن يروج في الإعلام والكونجرس الأمريكي مقولات عن وجود علاقة بين السعودية والقاعدة يقع في فخ الاستراتيجية الإرهابية الرامي إلى الوقيعة بين السعودية والولايات المتحدة. وما لم تتوقف هذه الافتراءات والرؤى المشوهة؛ فإن الفجوة بين البلدين ستتسع بحيث لا يمكن تجسيرها.

وحول مغزى زيارة وليّ العهد السعودي لموسكو في سبتمبر ٢٠٠٣. رد وزير الخارجية السعودي بما يفيد أن بلاده ستواصل لعب دور الموازن لسوق النفط، وأن تعاونها مع موسكو يصب في هذا الاتجاه ولا يجب أن يثير مخاوف أحد. وأكد الوزير السعودي (ردًا على سؤال حول ما إذا كانت السعودية قلقة من قيام نظام ديموقراطي في العراق يتم تعميمه في بقية أنحاء العالم الإسلامي) أن الأمريكيين يحتاجون أولاً إلى إعادة الاستقرار في العراق، وأنهم إن نجحوا في إقامة ديموقراطية في العراق؛ فإن الأفكار الديموقراطية لن تكون أخطر على السعودية من صواريخ إسكود. وانتقد الأسلوب الأمريكي في الحديث عن الإصلاح الديموقراطي، وقال إن إقامة الديموقراطية ليست تجربة تتم في معمل، وحذر من تكرار ما حدث في إيران نتيجة الثورة الإسلامية ما لم يتم التحرك بحكمة في تحقيق التغيير، وأكد أن القاعدة في رأي السعودية سرطان يلزم إزالته.

وفى ذات التاريخ أجرت شبكة "**إن بي سي**" مقابلة مع السفير السعودي لدى بريطانيا تركي الفيصل الذي كان رئيسًا للمخابرات السعودية حول ما تردد عن اتهامه وعدد من المسئولين السعوديين بتقديم تمويل لتنظيم القاعدة حتى عام ١٩٩١؛ وهو ما نفاه مؤكدًا وجود تعاون سعودي وثيق ضد القاعدة.

ب- **الابتزاز والترويع**: شهد عام ٢٠٠٣ رفع فريق من أسر ضحايا أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ دعاوى قضائية تتضمن مطالبات تصل إلى **تريليون** دولار ضد مواطنين ومسئولين سعوديين في مقدمتهم: الأمير سلطان بن عبد العزيز بوصفه وزيرًا للدفاع السعودي، والأمير تركي الفيصل بوصفه المدير السابق للمخابرات السعودية. وفى ١٠ سبتمبر ٢٠٠٣ أجرت شبكة سي إن إن مقابلة مع الأمير تركي الفيصل السفير السعودي لدى بريطانيا بخصوص معلومات نشرها جيرالد بوسنر في كتاب له -نقلاً عن مصادر بوزارة الخارجية والمخابرات الأمريكية لم يكشف عنها النقاب- يَتهم فيها المسئولين السعوديين (وفى مقدمتهم تركي الفيصل) بتقديم ملياري دولار لأسامة بن لادن مقابل قبوله البقاء في أفغانستان، وعدم القيام بعمليات داخل السعودية، ويتهمه بالاجتماع مع ابن لادن عام ١٩٩١. ومرة أخرى رد الأمير السعودي بالنفي القاطع، وقال إنه لم يجتمع بابن لادن بعد عام ١٩٩٠، وأن عدم الكشف عن مصدر هذه الاتهامات غايته حرمان السعوديين من دحض هذه الاتهامات، وأن كل ما فعلته السعودية هو التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة ضد أسامة بن لادن بالذات، بدليل وجود لجنة سعودية/أمريكية كشف النقاب عنها تجتمع في الرياض وواشنطن على التوالي مرة كل أسبوعين منذ عام ١٩٩٧؛ بهدف رصد كل ما له علاقة بأنشطة ابن لادن والقاعدة[٢٢].

ورغم أن الإدارة الأمريكية سارعت بالتشكيك في أن يكون هناك أي دوافع لدى أي مسئولين سعوديين لتمويل هجمات إرهابية ضد الولايات المتحدة، وصدور الحكم القضائي في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٣ يؤكد أنه لا يوجد دليل قاطع على تورط أي مسئول سعودي بصفته الرسمية أو الفردية بتصرفٍ تسبب في هجمات ١١ سبتمبر؛ فإن المسئولين الأمريكيين أكدوا على أن هناك أدلة على أنه كان ينبغي على الإدارتين الأمريكية والسعودية اتخاذ إجراءات وفرض ضوابط لتجفيف منابع التمويل الإرهابي الكامنة في البلدين قبل تلك الأحداث وبعدها[٢٣].

وفى ٢٠٠٣/١١/٦ ألقى الرئيس بوش خطابًا بشأن الديموقراطية في الشرق الأوسط التزم فيه سياسة الغموض المتعمد، وعلى أثره انتقلت الخارجية الأمريكية إلى مجال العمل المباشر في تنظيم برامج نشر الديموقراطية في العالم العربي في شكل ندوات ودورات تدريبية، وتقديم تمويل لحركات الإصلاح الداخلية. **ويلاحظ على السياسات الأمريكية في هذا الصدد:**

(١) **تخطي مستوى المطالبة بالإصلاح الأمني والاقتصادي والسياسي** إلى المطالبة بالإصلاح الثقافي، ومراجعة طبيعة الأنظمة السياسية ذاتها بالتحرك في اتجاهين: الضغط على الحكومات، والتعامل المباشر مع فعاليات المجتمع المدني.

(٢) **تصوير الديموقراطية على أنها الحل السحري** الذي لو تم الإمساك به ستتلاشى كافة مشكلات المنطقة وتعقيداتها، رغم حقيقة أن الولايات المتحدة تعلم أن فرض البديل الديموقراطي -بممارسة كافة أشكال الضغط والتهديد بالحرب الوقائية، والإعلان صراحة عن الرغبة في إعادة تشكيل خريطة المنطقة- سيؤدى حتمًا إلى فشله.

(٣) **محاولة التهرب من المسئولية الأمريكية** بشأن معالجة كافة مشكلات المنطقة؛ بتعليق السعي إلى حلها على اتخاذ خطوات على طريق الإصلاح بالمنظور الأمريكي أولاً،

والاستناد على ذلك في تبرير السلوك الإسرائيلي والانفراد الإسرائيلي بالقدرة النووية بدعوى أن إسرائيل بلد ديموقراطي في وسط بحر يعج بالكراهية، ويستعصي على التحول الديموقراطي[٢٤].

٦- **اللعب بأوراق اقتصادية ملغومة:** طرحت واشنطن في مايو ٢٠٠٣ فكرة إقامة منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط. ويهمنا في هذا الصدد الإشارة إلى أن هذه الدعوة **ارتبطت بشروط أهمها:** التفاوض على أساس ثنائي بين الولايات المتحدة وكل دولة عربية على حدة لتأهيلها لشروط الانضمام؛ مما يعني استخدامها كقناة لتمرير المخطط الأمريكي في المنطقة. وتوازى ذلك مع إصدار الولايات المتحدة مَجلة موجهة إلى العالم العربي، وإنشاء محطة إذاعية فضائية تحملان اسمًا معبرًا هو "**مرحبًا**")، والدعوة إلى إنشاء شبكة طرق دولية ضخمة تعامل على أنها طرق دولية تجارية، وممرات عالمية استراتيجية؛ تتأسس على أنها خارج سيطرة الدول التي تمر بها؛ مما يعني أنها ستكون فواصل حادة عبر جسد الوطن العربي أكثر من كونها محاور ربط فيما بينه[٢٥].

وزعم بوش أن الغاية من إقامة هذه المنطقة التجارية الحرة المشتركة هو تشجيع التنمية والاستقرار في الشرق الأوسط. وتمامًا كما ربطت مبادرة باول للشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (المعلنة في ديسمبر ٢٠٠٢) بالإصلاح الاقتصادي والسياسي والتعليمي في الشرق الأوسط؛ فإن مبادرة بوش ربطت الأهلية لعضوية منطقة التجارة الحرة بإدخال إصلاحات جوهرية في مجالات التعليم والقضاء والسياسة. وأكدت الولايات المتحدة في المؤتمر الاقتصادي العالمي الذي نظمه منتدى دافوس بالأردن في يونيو ٢٠٠٣ على ذات الشروط[٢٦].

وفى ٢٠٠٣/٥/١٦ **حدد وليم بيرنز أربع نقاط مهمة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في معرض شرحه لمبادرتي باول وبوش هي:**

أ- صدارة مسألة انفتاح أنظمة الشرق الأوسط على الأجندة الأمريكية بشكل لا سابق له.

ب-اعتبار التغيير الديموقراطي مدخلاً لتحديث اقتصاديات المنطقة ولتسوية المسألتين العراقية والفلسطينية.

ج- التحول الديموقراطي التدريجي على صعيد بناء المؤسسات وحكم القانون والمجتمعات المدنية لتحاشي وصول عناصر معادية للمصالح الأمريكية إلى السلطة.

د- أن يكون التغيير الديموقراطي مدفوعًا من الداخل، مع تأسيس العلاقة بين الولايات المتحدة والأنظمة التي تفشل في الاستجابة لطموحات شعوبها في المشاركة السياسية على أساس التعامل مع كل حالة على حدة في ضوء ما تقتضيه المصلحة القومية الأمريكية.

وفى معرض الترويج الأمريكي لمسئولية المنطقة عن مشاكلها، وحاجتها إلى التدخل الأمريكي لإنقاذها من نفسها؛ أوضح بيرنز أن الولايات المتحدة مصرة على التدخل في تحديد توجهات النظام العربي؛ لأنها ترى أن ذلك هو السبيل الوحيد لتغيير طبيعة المنطقة كبيئة حاضنة للإرهاب بسبب الفقر وانعدام الفرص، وأن المنطقة مؤهلة الآن لمثل ذلك التدخل.

ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة أضافت إلى هدفيها التقليديين في المنطقة (**أمن إسرائيل والنفط**) هدفًا ثالثًا هو: **الهندسة السياسية الاستراتيجية للمنطقة العربية بالتجريب السياسي بالتفكيك، وإعادة التركيب لبنية المنطقة بالبدء بالنقاط الأكثر رخاوة والأكثر أهمية**، مع التعويل في ذلك على ما ترسخ في الذاكرة العربية في ضوء الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق من قدرة أمريكية على تأديب كل من يتصدى لمخططاتها[٢٧].

ويبدو أن الموقف السعودي من الانتفاضة الثانية قد أثار مخاوف أمريكية للمرة الثانية بعد الحظر البترولي في عام ١٩٧٣، وجعل الولايات المتحدة تفكر بجدية -في ظل ظروف أكثر مناسبة لها مما كان عليه الحال في الحالة الأولى- في استهداف الداخل السعودي، وإعادة تشكيل شبكة العلاقات الإقليمية السعودية، في ظل محورية التمكين لإسرائيل على خريطة الخلاص في منظور اليمين الأمريكي المحافظ المهيمن على مقاليد السلطة في الولايات المتحدة.

٧- **الضغط الأمريكي المخطط**: في ١٩ إبريل ٢٠٠٣ سقطت بغداد في يد قوى الاحتلال الأمريكي. وبسرعة مذهلة شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في تكريس الطائفية في نواة النظام السياسي الذي تريد إقامته، وفككت كافة مؤسسات الدولة العراقية، واندلعت المقاومة العراقية بسرعة غير معهودة[٢٨].

ولم تتخذ الإدارة الأمريكية خطًا معارضًا للحملة الإعلامية ضد السعودية إلا بعد أن بدأت تطول رموز النظام السعودي والعقيدة الوهابية، وبعد مواجهة قوات الغزو الأمريكي/البريطاني مقاومة في العراق لم تكن في حسبانها من حيث المدى والسرعة. وصب الضغط الأمريكي على السعودية باتجاهٍ من شأنه طمأنة النظام السعودي الحاكم، والأنظمة العربية الخليجية الأخرى، بالأساليب التالية:

أ- **الترويج لمقولة الحرص الأمريكي** على مساعدة تلك الأنظمة على مواجهة تهديدات ما بعد سقوط صدام، وقبول فكرة أن التغيير السريع سيضر بالصالح الأمريكي/السعودي المشترك، وأن عملية التحول إلى الديموقراطية تحتاج إلى ضبطٍ؛ لمنع وصول قوى معادية لليبرالية بقدر معاداتها للأنظمة الراهنة إلى السلطة[٢٩].

ب- الترويج الأمريكي لمقولة إن الخليج أصبح أشد احتياجًا للولايات المتحدة في مواجهة التهديدات الراهنة: مارست الولايات المتحدة ضغوطًا مبطنة بنبرة التهديد لتحجيم العلاقة الأمريكية/السعودية، والتحول إلى دول الخليج العربي الأخرى، أو حتى التحول عن منطقة الخليج بكاملها. وعولت بذلك على إثارة مشاعر القلق لدى السعودية، وإطلاق نوع من المنافسة على الشراكة الأمريكية في منطقة الخليج. **ومن أهم الأساليب الأمريكية في هذا الصدد ترويج المقولات التالية:**

(١) **وجود حالة من عدم الاستقرار** الداخلي في الخليج ناجمة عن معطيات البيئة الداخلية، تشكك في مصداقية الاعتماد الغربي على تلك المنطقة كمصدر للنفط، وتوجب البحث عن بديل نفطي، ما لم يتم إصلاح البنية التعليمية وإدخال الإصلاحات السياسية والاقتصادية الضرورية، والتخلي عن النهج الوهابي والسلفي المصادِر لقيم الحضارة الغربية.

(٢) **إذا كانت حرب تحرير الكويت** قد استهدفت استعادة الوضع الراهن والحفاظ عليه؛ فإن التداعيات اللاحقة والتي انتهت بغزو العراق خلقت واقعًا جديدًا في الشرق الأوسط؛ لأن الأنظمة الحاكمة القائمة تسببت في خلق فراغ كبير في المنطقة بتضييعها فرصة إحداث التغيير المطلوب[٣٠]. ومع أن التغيير يأتي من الداخل؛ فإنه مستحيل دون المساندة الأمريكية، ودون أن تشمل مجالاته: تحسين ممارسات الحكم الأساسية، وتوسيع حيز مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات النسائية، ووسائل الإعلام المستقلة، والسير على طريق الانتخابات الأكثر شمولاً ونزاهة.

(٣) **الضغط على السعودية بطرح فكرة تدنية العلاقة من مستوى التحالف إلى مستوى**

الشراكة: طرحت الولايات المتحدة شعار "**شركاء وليس حلفاء**" لوصف علاقاتها الراهنة مع السعودية؛ لدى سحب قواتها منها وتوطيد العلاقات الأمريكية مع الدول الخليجية الأصغر، على نحوٍ من شأنه حرمان السعودية من موقع الدولة القائد في مجلس التعاون الخليجي. وقد تسعى الولايات المتحدة لاحقًا إلى مزيد من التهميش للدور السعودي فيه بضم العراق إليه. وقد يدفع ذلك السعودية إلى التقارب مع مصر وسوريا وإيران، وإلى محاولة ربط مجلس التعاون بالنظام العربي الإقليمي الأشمل بدرجة أكبر. وتصب زيارة وليِّ العهد السعودي لموسكو في أوائل مايو ٢٠٠٣ في معين السعي السعودي لتحاشي الإحساس بالعزلة أو الاستدراج إلى مزيد من المنافسة الإقليمية[٣١].

(٤) **البترول مصدر قوة للسعودية، ومصدر خطر عليها في آن واحد**: هو مصدر قوة في حالة تأمينه وتأمينها، خاصة في ضوء ضعف قدرتها العسكرية؛ وهو مصدر ضعف في حالة عدم استقرار الأوضاع فيها؛ لوجود قوى خارجية طامعة فيها، ووجودها في منطقة لم يكتمل تطورها بعد، ولم تستقر علاقاتها بإسرائيل. وتحتاج السعودية إلى مراجعة الكيفية التي تستخدم بها العوائد البترولية كأداة للسياسة الخارجية السعودية والتي كانت تستخدمها عادة في تعزيز قدرة الدول الصديقة -خاصة المجاورة لإسرائيل- وفي تشجيع الدول الإسلامية الأخرى على تعزيز التوجه الإسلامي لنظمها السياسية والاقتصادية[٣٢].

(٥) **التصوير الأمريكي لمعطيات البيئة** الداخلية السعودية على نحو يجمع بين الضغط على النظام الحاكم وطمأنته: المتأمل في الخطاب الأمريكي بعد ١١سبتمبر ٢٠٠١ وفي عام ٢٠٠٣ **بوجه خاص يلاحظ ما يلي:**

(أ) **تصوير المجتمع السعودي** على أنه مجتمع تقليدي ديني قَبَليّ يواجه خطر فقدان تماسكه الاجتماعي نتيجة الصراع بين الحداثة والتقليد. ويعتبر نظام أسرة آل سعود زاوية أمان هذا المجتمع والأقدر على قيادة عملية تحوله بشكل آمن. فالمجتمع السعودي -في المنظور الأمريكي- يضم قوى سياسية تتسم بالتنوع، والتفتت، والتفكك، وتفتقر إلى النظام، ولا تشكل تهديدًا للنظام السياسي القائم إلا في المدى الطويل. ويفتعل التصور الأمريكي مواجهة بين ثلاث قوى سياسية في السعودية: نخبة تقليدية تضم العاهل السعودي الذي يحكم بشكل من الإجماع يحققه داخل أسرة آل سعود، وبالتعاون مع رجال الدين ورؤساء القبائل والعائلات السعودية الهامة، وتستمد هذه النخبة شرعيتها من الدين الإسلامي، وتضع تطبيق الشريعة ضمن أهم أولوياتها. **ونخبة حديثة** تضم العاملين بالخدمة المدنية وقادة الجيش وكبار رجال الأعمال السعوديين، ومعظم عناصرها تلقت تعليمها بالخارج، ويسودها اعتقاد بعدم كفاءة النظام السعودي الحالي وحاجته إلى إصلاحات جذرية. وبالإضافة إلى هاتين النخبتين يوجد **الأصوليون الإسلاميون** الذين يعبئون القطاعات السكانية الساخطة، مستغلين في ذلك حالة البطالة وتدني مستويات المعيشة، والقصور الخطير في العمالة المحلية، والتيارات السياسية الوافدة في أوساط قوة العمل الأجنبية الضخمة.

وفي نطاق المسعى الأمريكي إلى إدخال السعودية في مرحلة علمنة المجتمع وازدواجية النظام التعليمي -على غرار ما فعلته الحملة الفرنسية في مصر- تصور التقارير الأمريكية الرسمية العلاقة بين النخب والقوى السياسية السعودية على نحو يمهد للتلاعب بها جميعًا. فالأسرة السعودية في المنظور الأمريكي منتشرة في سائر أجهزة الدولة، وتتمتع بالتماسك الداخلي، ولكنها لا تخلو من انقسامات ومنافسات عشائرية

وشخصية. والمعارضة السعودية مبعثرة وغير منظمة وتفتقر إلى زعامة توحدها، ولا تشكل بالتالي خطرًا على استقرار الأسرة السعودية الحاكمة في المدى القريب. ومع ذلك فإن النظام السعودي يحتاج إلى إصلاح جذري، ولا غنى له -لتحقيق أمنه الداخلي والخارجي- عن التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة. وليس بوسع الأخيرة قبول مبدأ إقامة علاقة خاصة مع السعودية كمسلمة دون تحقيق المتطلبات التي تقتضيها تلك العلاقة[٣٣].

وفي حين كان جوهر الدور السعودي قبل ١١ سبتمبر هو إعادة تكييف الخارج مع التوجهات الأمريكية؛ فإن السعودية تحتاج الآن إلى إصلاح داخلي بشراكة مع الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى؛ فالتهديدات التي تتعرض لها السعودية كانت ولا تزال نابعة من مصدرين: المحيط العربي والإسلامي، والداخل السعودي.

وتحاول الولايات المتحدة الالتفاف على حقيقة أن العلاقة بينها وبين السعودية كانت على الدوام هي سبب معظم الخلافات السعودية في الداخل ومع الخارج الإسلامي والعربي. ومن الغريب أن تقرير بيرس المقدم إلى الكونجرس -والذي نستعرضه هنا- يحصر الحالات التي تعرضت فيها السعودية إلى عدوان سافر في: العدوان المصري عليها من اليمن، وعدوان قوات اليمن الجنوبية عليها قبل وحدة اليمن، ويلح على أن طول الحدود السعودية وخفة وزنها السكاني يجعلها في مركز ضعف عسكري أمام اليمن وإيران، وأن وحدة اليمن تشكل خطرًا على السعودية[٣٤].

(ب) **التحدي الذي يواجه المملكة السعودية هو أن الشعب السعودي في معظمه أشد محافظة من النظام الحاكم ذاته:** لا يزال النظام يعول -نتيجة لذلك- على الدين كمصدر لشرعيته بذات الدرجة التي كان عليها عند نشأة المملكة. فالشعب السعودي لا يهتم بتبني النظام الحاكم للمعايير الديموقراطية الغربية؛ وإنما يهتم بمدى التزامه الإسلامي. وحتى العناصر ذات الرؤية الإصلاحية داخل الأسرة الحاكمة والجهاز الحكومي وقطاع الأعمال تنظر إلى القيم الإسلامية كمدخل مهم في الخطاب السياسي وعملية صنع القرار وإدارة الشئون العامة. والغريب أن هذا التحدي الذي تواجهه الأسرة السعودية المالكة هو من صنعها هي ذاتها. فهي التي خلقت هذه البيئة الإسلامية، واجتهدت في المحافظة عليها. واستناد النظام السعودي على الإسلام كأساس لشرعيته هو سر أزمته؛ لأن هذه الشرعية لا تتمشى مع متطلبات الحداثة الغربية. ومع ذلك فإن التخلي عنها ليس باليسير في ظل ثقافة تقليدية انطوائية عاجزة تفرخ رجال دين يتحدّون النظام الحاكم من منطلق إسلامي، ويتهمون الثقافة الغربية بالقصور، وينظرون إلى الآخر بعدسة إسلامية تقود إلى الجهاد والعنف وإلى انتهاك مبادئ تحترمها شعوب إسلامية أخرى[٣٥]. وفي ظل هذه البيئة يفضل الإصلاحيون العمل ببطء ومن داخل النظام، والنظر إلى أنفسهم على أنهم دعاة تطوير للنظام، وليسوا دعاة تغيير له. ولا يزال معظم السعوديين ينظرون إلى محمد بن عبد الوهاب على أنه مجدد إسلامي، وإلى الوهابية على أنها عودة للإسلام في صورته النقية الأولى, ووشيجة مهمة لا غنى للمجتمع السعودي عنها، ويرون من الطبيعي أن يكون لآل الشيخ دور مهم في صنع السياسة في مجالات التربية والتعليم والعدل والدعوة.

(ج) **رغم ظهور اتجاه أمريكي للتراجع عن اتهام الوهابية** بأنها المتسبب في موجة الإرهاب العالمي الحالية، وإشارتهم إلى أنها أنتجت مجتمعًا سعوديًا سهل القياد، وكريمًا في سلوكه في الداخل، ومع العالم الخارجي؛ فإنهم لا يغفرون للسعودية تأييدها للانتفاضة الفلسطينية الثانية. ويردد الأمريكيون -ضمن سعيهم إلى تنشئة الثنائيات الصراعية حتى داخل الحركة الوهابية ذاتها- أن الوهابية أفرزت مفكرين تقدميين، ومفكرين منغلقين لا يتجاوز تفكيرهم هموم الإسلام والعالم العربي. والتعاون مع الوهابيين التقدميين ضروري لمعالجة المشكلة السكانية، وتخليص المجتمع السعودي من نزعة الكراهية وإرهاب الأجانب، وتنقية الخطاب الديني والمقررات الدراسية في السعودية من التهجم على اليهود والمسيحيين.

(د) **اختزال التهديد في التطرف الإسلامي:** يعتبر الأمريكيون المتطرفين الإسلاميين العدو الحقيقي للنظام

السعودي، مع الضغط على وتر أنهم العدو أيضًا لكافة القوى السياسية الأخرى في الداخل والخارج. وأنهم العدو الحقيقي لكل مساعي التحديث في المملكة، قبل أن يكونوا أعداء للعالم الخارجي. فهم يعتبرون الحكومة السعودية فاسقة ومنافقة، وينظرون إلى دعاة الإصلاح على أنهم قد حادوا عن الطريق الإسلامي. وهذه الأقلية المتطرفة تناصب الشيعة السعوديين العداء، كما تختلف مع أهل السنة في البلدان الإسلامية الأخرى في مجالات كثيرة، وتعتبر الغرب مرتعاً للفساد، وترى أن أنظمة الحكم العربية العلمانية فاسدة وخائنة للإسلام ومتآمرة مع الاغتصاب الصهيوني والاحتلال الأمريكي. ومع أن هذا التيار المتطرف ناتج عن عوامل خارجية مثل تأثير الخميني والإخوان المسلمين، فضلاً عن الإحباط الناجم عن فشل القومية والاشتراكية العربية في مواجهة إسرائيل؛ فإن نظام الحكم السعودي مسئول بشكل غير مباشر عن تعزيز هذا التيار بدون قصد؛ بحرصه على ربط شرعيته السياسية بتدعيم التعليم الديني ومناصرة القضايا الإسلامية والعربية وتمويلها، دون عناية تذكر بما تفعله تلك الجهات بالأموال التي تقدم إليهم. وباستثناء تنظيم القاعدة؛ فإن المتطرفين السعوديين يعملون بشكل فردي، ويروجون خطابهم عبر كافة وسائل الاتصال الحديثة، ولا يجتمعون على تصور واحد للتغيير، وينصب تركيزهم على ما يرفضونه من سلوكيات النظام الحاكم في السعودية، باستثناء بعض خطوط عريضة يتفقون عليها بخصوص إعادة توزيع الثروة وتوظيف الزكاة في تنمية المجتمع، وتبني قوانين إسلامية أكثر صلابة. والمتطرفون الإسلاميون السعوديون ينقسمون في موقفهم من حقوق الإنسان والديموقراطية إلى فريقين: فريق يرفضها جملةً وتفصيلاً، وفريق يرغب في استغلالها في توسيع مساحة حركته السياسية[٣٦].

(هـ) **تبرئة الوهابية واتهام السلفية:** فيما يعتبر زواج مصلحة سعوديًا/أمريكيًا جديدًا؛ توجه الخطاب الأمريكي في عام ٢٠٠٣ إلى تبرئة الوهابية واتهام السلفية، وتقرير أن: الإرهاب سلفي وليس وهابي. وأن وسائل الإعلام الأمريكية أخطأت في وصف كل الحركات الإسلامية المتطرفة بأنها تستمد عقيدتها من الوهابية. فالتطرف ناتج من تيار سلفي يسعى إلى العودة إلى إسلام الصدر الأول، والمسئول عنه هم مفكرون أصوليون من أمثال: سيد قطب، وحسن البنا، وعمر عبد الرحمن، وعبد الله عزام، وأيمن الظواهري، ومحمد فرج، وإن كان بعض رجال الدين السعوديين من أمثال عبد العزيز بن باز لعبوا دورًا في تعزيز ذلك التطرف، فضلاً عن حقيقة أن أسامة بن لادن سعودي. ومع أن للقاعدة جذورًا سعودية؛ فإن دور جماعة علماء الإسلام الباكستانية في تشكيل التطرف في أفغانستان وباكستان يفوق بكثير دور الإرساليات الوهابية. حقيقة أن الأموال السعودية والأمريكية وجهود المخابرات الأمريكية عززت قدرة المقاومة الأفغانية ضد الاتحاد السوفيتي السابق، ولكن الحركة الباكستانية الإسلامية هي المسئولة كحركة سلفية عن نشأة ظاهرة طالبان والملا محمد عمر، كما أن الحركة السلفية في اليمن التي أنشأت جيش عدن الإسلامي، والحركة السلفية الكردية التي أنشأت حركة جند الإسلام؛ تأثرتا بحركة الإخوان المسلمين أكثر من تأثرهما بالوهابية. ولا علاقة تذكر بين الحركة الإسلامية الفلسطينية والجزائرية والإيرانية، والحركات الإسلامية في آسيا الوسطى والحركة الوهابية، وإن كانت كل هذه المنظمات استفادت من التمويل السعودي الخيري غير المنضبط. وكثير من الحركات السلفية ذاتي التمويل، وليست السعودية هي المصدر الوحيد لتمويل الإرهاب؛ فهناك مصادر أخرى كثيرة[٣٧].

المبحث الثالث– التكيف الذاتي السعودي للدور الإقليمي الجديد: ابتلاع الطعم الأمريكي

شهد عام ٢٠٠٢ تكثيفًا أمريكيًا للضغط على السعودية، مهد لإجراءات سعودية غير مسبوقة في مجال ما تسميه الولايات المتحدة بتجفيف منابع تمويل الإرهاب ومكافحته، وإصلاح النظام السعودي. وسنشير في بداية هذا المبحث إلى أهم مظاهر الضغط الإسرائيلي/الأمريكي في ذلك العام، ثم نتناول أهم مظاهر التعاون السعودي في المجالات الثلاثة سالفة الذكر.

أولاً- مظاهر الضغط الأمريكي الإسرائيلي في عام ٢٠٠٢:

من أهم هذه المظاهر:

١- في فبراير ٢٠٠٢ أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها صادرت وثائق فلسطينية تفيد بأن الحكومة السعودية تقدم أموالاً للعديد من المنظمات الخيرية التي تمول بدورها المنظمات الفلسطينية الإسلامية.

٢- صدور تقرير مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي في أكتوبر ٢٠٠٢، والذي يتهم السعودية بأنها كانت هي المصدر الأهم لتمويل تنظيم القاعدة لسنوات. وأدى ذلك بالسفارة السعودية في واشنطن -رغم نفيها لما جاء به، ورغم تأكيد الحكومة الأمريكية أنه يعبر عن وجهة نظر من أعدوه، وليس عن وجهة نظر الحكومة الأمريكية- إلى اتخاذ إجراءات لتجميد عشرات الحسابات المصرفية السعودية، وإلزام الجمعيات الخيرية العاملة بالخارج بتقديم تقارير عن أنشطتها إلى وزارة الخارجية السعودية[٣٨].

٣- السعي الأمريكي لإحراج السعودية: مع أن السعودية اتخذت موقفًا اتسم بالمراوغة والغموض بخصوص مدى تعاونها مع الولايات المتحدة في مرحلة الإعداد للحرب ضد العراق؛ فإن وسائل الإعلام الأمريكية ألحت على إحراج الحكومة السعودية. ففي ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢ نقلت نيويورك تايمز عن مسئولين أمريكيين أن السعودية وافقت على السماح للمقاتلات الأمريكية للقيام بمهام الاستطلاع والتزود بالوقود من أراضيها؛ وهو ما نفته السعودية معلنة أنها لن تشارك في الحرب إلا بقرار من الأمم المتحدة، وأنها تفضل إفساح المجال أمام مزيد من الجهود الدبلوماسية لتحاشي الحرب. وفي ٢٦ فبراير ٢٠٠٣ نشرت واشنطن بوست نقلاً عن مصادر أمريكية أنه تم الاتفاق مع السعودية على السماح للقوات الأمريكية باستخدام قاعدة الأمير سلطان الجوية في الحرب ضد العراق، والسماح لها بضرب أهداف عراقية من السعودية بعد أيام من بداية الحرب، بشرط عدم الإعلان الأمريكي عن ذلك، وكثفت القوات الأمريكية وجودها في السعودية إلى الضعف أثناء الحرب على العراق. وفي ٥ مارس ٢٠٠٣ أرسلت السعودية أكثر من ألف مقاتل إلى الكويت، بحجة الدفاع عنها إذا تعرضت لهجوم وليس لمهاجمة العراق. وفي ١٩ مارس ٢٠٠٣ بدأت الحرب الأمريكية ضد العراق. ومع أن وليّ العهد السعودي أعلن في نفس اليوم في بيان باسم العاهل السعودي أن بلاده لن تشارك بأي حال في تلك الحرب؛ فإن التقارير الصحفية الأمريكية أفادت بأن السعودية قدمت تسهيلات ودعمًا لوجستيًا لقوات التحالف في حربها ضد العراق. وفي أول إبريل ٢٠٠٣ اقترحت الخارجية السعودية تهدئة القتال، ودعت ضمنًا إلى استقالة صدام لحقن دماء الشعب العراقي.

ووقع السعوديون في خطأ قاتل بتبنيهم للمفهوم الذي ابتدعته الولايات المتحدة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي لتستخدمه كمفهوم أجندة لإعادة رسم خريطة العالم الإسلامي؛ وهو "**الإرهاب الدولي الكوني**"؛ فلقد تعاطت السعودية الوصفة الأمريكية بمدخلاتها الثلاثة: إجراءات ضد تمويل الإرهاب، وإجراءات ضد الإرهاب، وإجراءات لإعادة تشكيل النظام السياسي السعودي.

ثانيًا- الإجراءات السعودية ضد ما يسمى بتمويل الإرهاب: استخدم المسئولون السعوديون -وفي مقدمتهم مفتي الديار السعودية- مفهوم "**الإرهاب**" اعتبارًا من عام ٢٠٠١. وبدلاً من استخدام مفهوم "**الحرابة**" الإسلامي؛ فإنهم استخدموا المفهوم الأمريكي الجديد، واعتبروه مرادفًا للمروق من الإسلام والإفساد في الأرض، ودخلوا طوعًا أو كرهًا في نطاق التوظيف الأمريكي لهذا المفهوم في إعادة تشكيل الدور الإقليمي للعربية السعودية.

ففي عام الغزو الأمريكي للعراق استطاعت الإدارة الأمريكية أن تقنع الحكومة السعودية باتخاذ خطوات هامة على صعيد ما يعرف بمكافحة تمويل الإرهاب. **وشمل التعاون في هذا الصدد تقليص العمل الخيري السعودي في الداخل والخارج**. وقد كانت العربية السعودية تستخدم الجمعيات الخيرية كأداة للتكافل الاجتماعي داخل السعودية، وللتكافل الإسلامي والإنساني بالخارج. وأقنعت إدارة بوش السعودية بأن الحرب على الإرهاب هدف أسمى يعلو ولا يُعلى عليه، وأن إخضاع الجمعيات الخيرية السعودية لقيود ولوائح تنظيمية أمر مطلوب؛ حتى وإن أدى إلى إنهاء الكثير منها لأنشطتها المشروعة، وإلى حرمان من كانت تخدمهم من المحتاجين من خدماتها. فتجفيف منابع تمويل الإرهاب غاية تبرر أي إجراءات مؤلمة داخل العربية السعودية وخارجها. ووضعت السعودية نفسها بهذا التعاون أمام معضلات بالغة الخطورة بخصوص المدى الذي يمكن أن ترضى عنه الولايات المتحدة في نطاق هذا التعاون.

ومن أهم هذه المعضلات الشروع في مهمة يستحيل الجزم بالانتهاء منها: عكفت الولايات المتحدة على التأكيد على أن التمويل الإرهابي أمر من الصعب التثبت التام من القضاء عليه؛ فقد يكون التمويل في شكل مبالغ صغيرة يصعب رصدها، وقد لا يكون لدى المتبرع الأصلي أي قصد جنائي، ومن المشروع أن تشك الولايات المتحدة في تعاون أي دولة أخرى معها في هذا الصدد، على أساس أن كل دولة تحرص على توجيه معظم إمكانياتها لمنع تمويل المنظمات الإرهابية التي تعمل ضدها في الداخل ومن الخارج، ولكنها لا تتعامل بذات الدرجة من الحسم ضد الشبكات التي تعمل بداخلها لتمويل أعمال إرهابية تستهدف دولاً أخرى غيرها. ولم تكفّ وسائل الإعلام الأمريكية عن التشكيك في مصداقية التعاون السعودي مع الولايات المتحدة في تجفيف منابع تمويل الإرهاب، مع ظهور الحكومة الأمريكية بمظهر من يدافع عن الحكومة السعودية، ولكن مع تذييل الدفاع على نحو ثابت بأنه كان بوسع السعوديين، ولا يزال بوسعهم أن يبذلوا جهدًا أكبر للتدليل على مصداقيتهم[٣٩].

واتخذت الحكومة السعودية رغم هذا الموقف الأمريكي المتحفظ **الخطوات التالية في عام ٢٠٠٣**:

(أ) **نظمت الوكالة السعودية** للنقد في فبراير ٢٠٠٣ برنامجًا تدريبيًا للقضاة والمحققين في مجال جرائم تمويل الإرهاب وغسيل الأموال، وأساليب تبادل الشبكات الإرهابية للمعلومات.

(ب) في مايو ٢٠٠٣ أصدرت وكالة النقد السعودية تعليمات لكافة المؤسسات المالية السعودية بتطبيق أربعين قيدًا لمكافحة تمويل الإرهاب. وحظرت الوكالة على المنظمات الخيرية السعودية تحويل أي أرصدة إلى خارج المملكة، وشكلت لجنة للتقويم الذاتي لأنشطتها بالتعاون مع فريق أمريكي مشترك يضم عناصر من كافة أفرع المخابرات الأمريكية المتخصصة في مكافحة الإرهاب، وفريق من المخابرات السعودية، كما سمحت السلطات السعودية للمخابرات الأمريكية والبريطانية بالمشاركة في التحقيقات المتعلقة بالتفجيرات التي شهدتها السعودية في مايو ٢٠٠٣ في الرياض بشكل مباشر.

وشملت اللوائح الجديدة التي تم إلزام كافة المؤسسات المالية والمصارف السعودية بها:

– دمج كل الحسابات المصرفية لكل منظمة خيرية في حساب واحد وعدم السماح بإنشاء حساب فرعي لها إلا عند الضرورة، وبتصريح من وكالة النقد السعودية، مع استخدامه في الإيداع فقط، وليس في سحب أو تحويل أرصدة.

– عدم قبول ودائع في تلك الحسابات إلا إذا قدم المودع كافة الأوراق الثبوتية المطلوبة للتأكد من مصدرها ووجهتها، وعدم السماح بصدور حوالات أو شيكات من حساب المؤسسات الخيرية إلا في شكل ودائع في حسابات مصرفية لمستفيدين شرعيين محددين.

– عدم السماح للمنظمات الخيرية بتوظيف الأرصدة المصرفية إلا بتصريح من وكالة النقد السعودية، على أن يقوم شخصان فقط (يعينهما مجلس إدارة المنظمة الخيرية) بإدارة حسابها ولا يسمح لأي منظمة خيرية بأي تحويلات من هذه الحسابات المصرفية فيما وراء البحار.

– لا يفتح حساب مصرفي إلا بتصريح من وكالة النقد السعودية.

– في أغسطس ٢٠٠٣ وافق مجلس الوزراء السعودي على تشريع جديد خاص بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب؛ يصل بالعقوبة على هاتين الجريمتين إلى السجن ١٥ سنة، والتغريم بـ ١,٨ مليون دولار. ويحظر القانون الجديد المعاملات المالية مع أطراف غير محددة، ويلزم المصارف السعودية بالاحتفاظ بسجلات معاملاتها المصرفية لمدة عشر سنوات، وإنشاء وحدة متخصصة في الاستخبارات المالية تابعة لإدارة الرقابة على المخدرات التابعة لوزارة الداخلية السعودية؛ لمعالجة قضايا غسيل الأموال بالتنسيق مع وكالة النقد السعودية، والتحقيق في المعاملات المريبة، وتفعيل التعاون بين السعودية والدول التي تربطها بها اتفاقيات رسمية في مجال غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وبمبادرة من العاهل السعودي تم إنشاء لجنة أمريكية سعودية مشتركة لمكافحة تمويل الإرهاب[٤٠].

(ج) في أغسطس ٢٠٠٣ تشكلت اللجنة الأمريكية/السعودية المشتركة التي مثلت فيها كافة أفرع المخابرات الأمريكية والسعودية لرصد الأشخاص والهيئات المشتبه في تمويلها للإرهاب وإخضاعها للعقوبات. وقامت وزارة العمل السعودية بإعداد قاعدة بيانات خاصة بكافة المعلومات المالية ذات الصلة بالجمعيات الخيرية التابعة لها، مع تحديثها بشكل دوري كل ثلاثة أشهر وإخضاع حساباتها للمراجعة، وحذت وزارة الشئون الدينية حذو وزارة العمل في ذلك. وتم إنشاء مراكز رسمية للحوالات المصرفية تابعة للبنك التجاري، والتخلص من أنظمة التحويل غير الرسمية السابقة، وإخضاع غير المقيمين بالمملكة لقيود في فتح حسابات بها[٤١].

(د) تم إنشاء الهيئة العليا للتبرعات لتتولى المراقبة والمراجعة المحاسبية لأموال الصدقات، بالتنسيق مع وزارة الخارجية السعودية. وتم تجميد ثلاثة وثلاثين حسابًا مصرفيًا للاشتباه في علاقتها بتمويل الإرهاب. كما تم رفع صناديق الزكاة والتبرعات من المساجد ومحلات العمل وحظر أي تبرعات نقدية من فاعلي خير غير محددين، وتكثيف التنسيق السعودي/الأمريكي في متابعة الأنشطة المالية المشبوهة وإعداد تقارير عنها.

(هـ) شهد شهر سبتمبر ٢٠٠٣ تنفيذ أول برنامج تدريبي أعدته المباحث الفيدرالية الأمريكية وإدارة التحريات الجنائية الأمريكية لتدريب مسئولين سعوديين في مجال مكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال؛ بحيث يتم التدريب في السعودية في المرحلة الأولى، وفي واشنطن في المرحلة الثانية، وبمول من وزارة الخارجية الأمريكية[٤٢].

(و) في ديسمبر ٢٠٠٣ اتخذت السعودية والولايات المتحدة إجراءً مشتركًا لإدراج ستة أفرع تابعة لمؤسسة الحرمين الإسلامية بالخارج ضمن المنظمات الراعية للإرهاب، ومطالبة لجنة الأمم المتحدة للعقوبات بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٢٦٧ ضدها.

ثالثًا– إجراءات مكافحة الإرهاب داخل السعودية: بعد شهر واحد من سقوط بغداد توالت الانفجارات في السعودية بدءًا من انفجارات الرياض في مايو ٢٠٠٣.

والملاحظ أن السفير الأمريكي لدى السعودية اتهم الحكومة السعودية –بعد عمليات التفجير التي وقعت في الرياض، في ١٢ مايو ٢٠٠٣– بأنها تجاهلت خمسة تحذيرات وجهتها إليها السفارة مطالبة بتعزيز إجراءات الأمن على أماكن إقامة الغربيين بالمملكة؛ وهو ما نفاه المسئولون السعوديون مؤكدين أن الطلبات الأمريكية لم تحدد مواقع محددة يراد تكثيف الحراسة عليها، وأن السعودية تستجيب فورًا لطلبات السفارات الأجنبية بتعزيز الأمن، ولكن ليس هناك أمن مطلق في مواجهة العمليات الانتحارية، وأكد وزير الدفاع السعودي أن بلاده ستتصدى للجناة بكل حزم.

وفى ٢٦ يونيو ٢٠٠٣ أعلنت السعودية أنها تشتبه في ضلوع تسعة عشر إرهابيًا في هذه العملية، وأن معظمهم فرَّ إلى إيران، ودعت الأخيرة إلى المساهمة في القبض عليهم وتسليمهم(٤٣). وسرعان ما تحاشت السعودية هذا الضغط الأمريكي بقبول التعاون الأمني الكامل مع الولايات المتحدة، وتسابقت الولايات المتحدة والسعودية في تأكيد أن تلك العمليات تستهدف إحداث قطيعة بينهما، وأنهما ستفوّتان على خصمهما فرصة تحقيق هذا الهدف.

وبعد التفجيرات التي شهدتها السعودية في ٨ نوفمبر ٢٠٠٣ (والتي خلفت سبعة عشر قتيلاً وأكثر من مائة مصاب معظمهم من العرب) توجه الخطاب الأمريكي إلى نسبة ذلك لعناصر من القاعدة، وإلى التأكيد على أن الأعمال التفجيرية داخل السعودية تستهدف النظام السعودي كحليف للولايات المتحدة؛ لأن كسر التحالف بين الطرفين هو السبيل لإقامة دولة إسلامية أصولية في شبه جزيرة العرب. وأكد العديد من المسئولين الأمريكيين على ضرورة تنبه الجانبين إلى ضرورة عدم التركيز على السلبيات، وعدم تجاهل الإنجازات، ومنع أي فرصة لدق "أسفين" بين واشنطن والرياض, والاحتفاظ بالعلاقات الاستراتيجية القائمة بينهما منذ الحرب العالمية الثانية.

وأكد الأمريكيون أن القاعدة ليس هدفها تحرير فلسطين؛ وإنما المتاجرة بتلك القضية من أجل الاستيلاء على الحرمين، وإسقاط النظام السعودي الحالي، وإقامة حكومة إسلامية متطرفة شبيهة بحكومة طالبان السابقة في أفغانستان، وإيقاف برامج الإصلاح الحالية التي ينفذها النظام السعودي، واستخدام سلاح البترول كسلاح استراتيجي ضد الاقتصاد العالمي. فابن لادن لن يغفر للنظام السعودي الحالي الاستعانة بالأمريكيين -بدلاً من المسلحين الأفغان العرب- في تحرير الكويت. وأدى الوقوع في فخّه إلى خلق توتر سعودي/أمريكي أظهر الولايات المتحدة على أنها معادية للعالم الإسلامي, وقاد إلى انسحاب القوات الأمريكية من السعودية. وأعلن الرئيس بوش أن الأمن القومي الأمريكي يحتاج إلى علاقة قوية مع السعودية، واعتبار الاختلاف في السياسة الداخلية والخارجية مظهر قوة، وإجراء حوار استراتيجي بين الجانبين. وتحدى بوش في ٦ نوفمبر ٢٠٠٣ اللهجة المتشددة لبعض كبار مستشاريه ضد السعودية، وتحدث عن اتخاذ الحكومة السعودية خطوات أولى على طريق الإصلاح الديموقراطي، وأنها برهنت على زعامة حقيقية في المنطقة.

وشهد التعاون الأمني الأمريكي/السعودي تطورات غير مسبوقة من أهمها:

١- تشكيل لجنة أمريكية/سعودية مشتركة للتحقيق في الانفجارات وتحري الحقائق، وتسليم السلطات السعودية تسجيلات كمبيوترية خاصة -صادرتها من عناصر من القاعدة معتقلة لديها- إلى المسئولين الأمريكيين ساهمت في كشف شبكات تمويل القاعدة في منطقة الخليج، وتعاونت الشرطة السعودية مع المخابرات الأمريكية في التثبت من أدلة الاشتباه التي جمعتها ضد بعض عناصر سعودية، بزعم تورطها في تمويل الإرهاب(٤٤).

٢- في ١٢ مايو ٢٠٠٣ طلبت السعودية من المباحث الفيدرالية الأمريكية إرسال فريق لمعاونة المخابرات السعودية في جمع الأدلة والتحريات من مسرح الحادث، وحضور التحقيق الذي يتم مع المتهمين السعوديين(٤٥).

٣- ألقت السلطات السعودية القبض على أكثر من ٦٠٠ شخص للاشتباه في وجود علاقة بينهم وبين الإرهاب. وقامت قوات الأمن بسلسلة من المداهمات والاعتقالات، ودخلت في عمليات عديدة لتبادل إطلاق النار مع خلايا إرهابية مسلحة -اعتبارًا من مايو ٢٠٠٣- بالمدينة المنورة ومكة والقصيم. وشهد ذلك العام مقتل تسعة ضباط أمن سعوديين، وإصابة تسعة عشر ضابطًا آخرين، وإلقاء القبض على عشرات المشتبه فيهم، ومقتل العديد منهم في معارك مع الشرطة، ومصادرة أسلحة ومتفجرات ومطبوعات تحض على العنف. وازدادت وتيرة المداهمات السعودية لما

تسميه بالخلايا الإرهابية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣؛ ففي ٣١ مايو سقط أحد القياديين في القاعدة قتيلاً، وفي ٢١ يوليو تم إحباط عملية إرهابية، والقبض على ١٦ إرهابيًا بالرياض، وفي ٢٥ مايو تم القبض على ثلاثة أشخاص بحوزتهم مطبوعات تحض على مهاجمة أهداف غربية، وفي ٢٨ يوليو شهدت القصيم مقتل ضابط أمن وأربعة مشبوهين واعتقال اثنين، وفي ٥ أكتوبر تم القبض على ثلاثة مشبوهين بالرياض. وفي ١٨ أكتوبر أصيب ضابطان وتم القبض على ثلاثة مشبوهين. وفي ٢٠ أكتوبر قامت قوات الأمن بحملات عديدة في أنحاء متفرقة من المملكة.

وفي ٣ نوفمبر أصيب ضابط سعودي، وتم قتل عنصرين مشبوهين، واعتقال ستة من عناصر القاعدة. وفي ٦ نوفمبر، حاول مشبوهون الهروب من قوات الأمن التي تحقق معهم بمهاجمة تلك القوات؛ مما أسفر عن مقتل ثلاثة منهم وإصابة ضابط. وفي ٢٠ نوفمبر سلم عبد الله السلامي نفسه لقوات الأمن، وفي ٢٥ نوفمبر تم إحباط عملية تفجير بالرباط بعد مواجهة مسلحة مع قوات الأمن قتل فيها مطلوبان. وفي ٢٦ نوفمبر تم القبض على عدة مشبوهين ومصادرة كميات كبيرة من الأسلحة والمنشورات. وفي ٦ ديسمبر ٢٠٠٣ نشرت وزارة الداخلية السعودية أسماء وصور ستة وعشرين من المشتبه في قيامهم بنشاط إرهابي، وحثتهم على تسليم أنفسهم، وأعلنت عن مكافأة قيمتها مليون دولار لمن يقدم معلومات تساعد على القبض على أي عنصر منهم، أو على الكشف عن أي خلية إرهابية أخرى. واستطاعت قوات الأمن أن تقتل أحد هؤلاء المطلوبين في ٨ ديسمبر، وسلم أحدهم نفسه لقوات الأمن في ٣٠ ديسمبر. وبلغت عمليات قوات الأمن ضد من تسميهم بالإرهابيين في ذلك العام ١٥٨ عملية[٤٦].

٤- **محاولة إقحام اليمن في التفجيرات التي شهدتها السعودية:** رغم الإجراءات السابقة فإن السلطات الأمريكية لا تزال تشكك في مصداقية السلطات السعودية في الكشف عن حجم الأسلحة والمتفجرات التي تتدفق على بلادها من الخارج في البيانات الرسمية السعودية. ويسعى المحللون الاستراتيجيون الأمريكيون إلى إقحام السور الذي تقوم السعودية ببنائه في إحدى مناطق الحدود مع اليمن على أن الغاية منه هو منع تهريب الأسلحة من اليمن إلى السعودية. ويشكك هؤلاء في إمكانية زوال الخطر الإرهابي في القريب العاجل؛ فالإرهاب —في رأيهم- يملك في ضوء عبرة الماضي كوادر جيدة التسليح وقادرة على تغيير أساليبها وعلى تحسين قدرتها على التمويل وعلى إخفاء أنشطتها والمتعاونين معها، وأن هذا الخطر سيلازم السعودية جيلاً كاملاً على الأقل؛ وهو بالتالي يحتاج إلى معالجة استراتيجية، ويلزم التحرك بسرعة لتعبئة الجماهير السعودية لتأييده. وهم يحاولون من هذا المنفذ القفز من مسألة المعالجة الأمنية للظاهرة الإرهابية، **إلى إعادة هندسة النظام السعودي بكافة أبعاده.**

رابعًا- إجراءات إعادة هندسة الداخل السعودي: من الأمور ذات الدلالة أن السعودية شرعت في عملية الإصلاح على الطريقة الأمريكية عقب حرب الخليج الأولى مباشرة. وبالتالي فإن استضافة القوات الأمريكية في السعودية لتحرير الكويت تشكل جذر المد الأمريكي في عملية إعادة تشكيل الدور الإقليمي السعودي؛ ففي مارس ١٩٩٢ أصدر العاهل السعودي مرسومًا ملكيًا بالنظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الشورى، ونظام المناطق. وقال العاهل السعودي في الكلمة التي وجهها لشعبه بهذه المناسبة إن تلك النظم قابلة للتطوير حسب ظروف المملكة ومصالحها[٤٧].

وتجدر الإشارة إلى أن وليّ العهد السعودي اقترح في يناير ٢٠٠٣ ميثاقًا عربيًا للإصلاح السياسي والاقتصادي في العالم العربي مع مناقشته في قمة عربية، وتعدى بذلك الحديث عن إصلاح داخل السعودية، إلى الإصلاح في الخارج العربي[٤٨].

وأظهر السعوديون استعدادًا قويًا للاستجابة للوصفة الأمريكية في عام ٢٠٠٣. **وتكفي الإشارة إلى أهم الخطوات التي اتخذها السعوديون في هذا الصدد:**

١- **عقد مؤتمر الوحدة الوطنية** برعاية ولي العهد السعودي، بمشاركة ممثلين لكافة الطوائف والمهنيين وهيئات التدريس بالجامعات لإجراء حوار صريح بشأن مستقبل المملكة السعودية.

٢- **إنشاء نقابة للصحفيين في ٢٤ فبراير ٢٠٠٣** لحماية حقوق الصحفيين، والتنسيق بينهم وبين أجهزة الإعلام، ومنظمة سعودية لحقوق الإنسان في مايو ٢٠٠٣، والسماح للمرأة السعودية بإنشاء شركات في السعودية وإدارتها.

٣- **في ٩ يونيو ٢٠٠٣ وافق مجلس الوزراء السعودي على قانون حقوق النشر** -وهو مكون من ٢٨ مادة- تلبية لمتطلبات اشترطتها منظمة التجارة العالمية لقبول طلب الانضمام السعودي إليها، خاصة حقوق الملكية الفكرية. ويحمى هذا القانون حقوق تلك الملكية؛ بما في ذلك المطبوعات، والمحاضرات، والتسجيلات المرئية والمسموعة، وبرامج الكمبيوتر والأعمال الأدبية، وتضمن القانون مجموعة من الغرامات والجزاءات لمن ينتهك حقوق النشر. كما وقعت السعودية على اتفاقية حقوق النشر العالمية.

٤- **في ١٦ يونيو ٢٠٠٣ وافق مجلس الوزراء السعودي على قانون أسواق رأس المال** السعودي، وبموجبه تم إنشاء مجلس إدارة لهيئة الأسواق الرأسمالية الجديدة؛ يناط به تنظيم أسواق الأسهم والسندات بالمملكة، ومنح تصاريح لإنشاء مؤسسات مالية جديدة كالبنوك الاستثمارية وهيئات الاستشارة المالية. وبموجب هذا القانون تم إنشاء بورصة سعودية، ولجنة سعودية للأوراق المالية والصرف لحماية حقوق المستثمرين.

٥- **في يوليو ٢٠٠٣ وافق مجلس الوزراء السعودي على قانون تنظيم قطاع التأمين السعودي**. ويفتح هذا القانون قطاع التأمين أمام الاستثمار الأجنبي، ويضع إطارًا قانونيًا لعمل شركات تأمين محلية وأجنبية في السعودية.

٦- **في يوليو ٢٠٠٣ أبرمت المملكة صفقة مع شركة شل وتوتال وآرمكو للتنقيب عن الغاز**؛ فيما يعتبر أول اتفاق من نوعه في المملكة يفتح الباب أمام الشركات الأجنبية للتنقيب عن الغاز السعودي. وفى ذات الشهر تم التوقيع على اتفاقية سعودية/أمريكية لدعم العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين. وتأسيسًا على الاتفاق تم إنشاء المجلس الأمريكي/السعودي للتجارة والاستثمار، والذي يجتمع مرة كل سنة على الأقل؛ ليقوم ممثلون من البلدين بمراجعة الاتفاقات التجارية القائمة وتوقيع المزيد منها، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية حقوق الملكية والاستثمار، والتدريب المهني وحماية البيئة. وتطبيقاً لهذا الاتفاق صارت الولايات المتحدة الآن أكبر مستثمر خارجي في السعودية.

٧- **في أغسطس ٢٠٠٣ أعلن الأمير عبد الله تأسيس مركز الملك عبد العزيز** للحوار القومي من أجل إثراء تبادل الأفكار بين قطاعات الشعب السعودي وقواه الوطنية.

٨- **وفي ذات الشهر أبرمت السعودية والاتحاد الأوروبي** اتفاقية مشتركة لتحرير دخول السلع والخدمات. وتتفاوض المملكة على أساس ثنائي مع الدول الصناعية الكبرى ضمن ترتيبات تكييف أوضاع السعودية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية[٤٩].

٩- **في سبتمبر ٢٠٠٣ أعلن وزير التربية والتعليم السعودي** أنه سيتم إنشاء مجالس طلابية في المدارس الحكومية السعودية ضمن المسعى السعودي لتعليم الشباب السعوديين المشاركة في الحكم وتحمل

المسئوليات المدنية. وأشار الوزير إلى أن تعداد الطالبات يفوق الآن تعداد الطلبة في الجامعات السعودية.

١٠- **في أكتوبر ٢٠٠٣ تم تعيين الدكتورة مها عبد الله** عميدة لفرع جدة من الجامعة العربية المفتوحة؛ في أول سابقة تعين فيها سيدة سعودية في مثل هذا المنصب الأكاديمي الرفيع. وفى ذات الشهر عقدت المملكة مؤتمرًا لحقوق الإنسان تحت عنوان: "**حقوق الإنسان في السلم والحرب**"، وصدر في نهاية المؤتمر "**بيان الرياض**" الذي نص على أن احترام إنسانية الإنسان وكرامته -بصرف النظر على اللون أو العرق أو النوع- هو أساس حقوق الإنسان، وأن انتهاك حقوق الإنسان جريمة تستوجب أقصى العقاب. وأكد المؤتمر على أن الشريعة الإسلامية تحظر الاعتقال دون مبرر قانوني، كما تحظر انتهاك الخصوصية وحقوق الملكية، وتدعو إلى التسامح الديني وعدم الإكراه في الدين.

١١- **في ١٣ أكتوبر ٢٠٠٣ وافقت السعودية على خطط مهمة لتطوير نظام الإدارة المحلية** بها؛ بإدخال نظام الانتخاب لنصف أعضاء كل مجلس محلي ليكون للمواطنين صوت أقوى في شئونهم المحلية, ومنح القانون مهلة لمدة سنة واحدة للسلطات المحلية لاتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء تلك الانتخابات[٥٠].

١٢- **في ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٣ وافق العاهل السعودي على تعديلات من شأنها** تعزيز الدور التشريعي لمجلس الشورى السعودي. وشملت التعديلات المادتين ١٧، ٢٣ من نظام المجلس؛ بحيث يصير لأعضائه حق اقتراح مشاريع قوانين أو تعديل اللوائح السارية، وحق مناقشة تلك المقترحات دون موافقة مسبقة من الملك[٥١].

١٣- **صدر مرسوم من ولى العهد السعودي بإقالة** ما يقرب من ألفي إمام وخطيب مسجد؛ بسبب تشدد خطابهم الديني في نوفمبر ٢٠٠٣. كما تم إحالة ما يزيد على ١٥٠٠ إمام إلى وزارة التربية والتعليم. وشرعت وزارة الشئون الإسلامية في برنامج مدته ثلاث سنوات لتوعية الأئمة ومراجعة التعليم الديني والدعوة في المساجد؛ لإزالة مظاهر التطرف وعدم التسامح فيهما.

١٤- في **٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ اختتم مركز الملك عبد العزيز** للحوار القومي ندوته الثانية التي عقدت تحت عنوان: "**التطرف والاعتدال: اقتراب شامل**".

ورغم كل هذه الإجراءات فإن كوردسمان عقب عليها بأن الإصلاح السعودي لا يزال سطحيًا، وهو دون المستوى المطلوب؛ حيث لم يتم بعد إنشاء أحزاب سياسية، ولا تحقيق الشفافية ولا الرقابة التشريعية على الميزانية[٥٢].

المبحث الرابع- محددات إعادة تشكيل الدور الإقليمي السعودي ومخاطره:

يمكن القول بأن الولايات المتحدة سعت منذ نهاية الحرب الباردة إلى سعودة التهديد كمحدد لإعادة تشكيل الدور الإقليمي السعودي. وتضمن ذلك عدة مدخلات سلبية ، فضلاً عن عدة أوراق تفاوضية لم يتم استخدامها. ومن أهم المدخلات السلبية: تبني الولايات المتحدة لمبدأ الحرب الوقائية، والتحرك المنفرد، فضلاً عن المعتقدات الخلاصية لليمين الأمريكي، وواقعية الوهن من جانب البلدان الإسلامية. أما الأوراق التفاوضية التي لم يتم استخدامها -على الوجه الأمثل- فتشمل؛ الورقة البترولية، والقيمة الاستراتيجية للسعودية من حيث موقعها ونظامها، ووجود تيارات فكرية أمريكية ترفض التوجه اليميني المحافظ، ووعي الإدارة الأمريكية ذاتها بوجود حدود لإمكانية الضغط الأمريكي على السعودية.

وفيما يلي فكرة موجزة حول المدخلات سالفة الذكر:

أولاً- تفرد الحالة السعودية: تنفرد المملكة العربية السعودية من بين كافة الدول العربية في كونها لم تخرج إلى الوجود كدولة قومية نتيجة التحرر من الاستعمار التقليدي، وفي كونها مهد الإسلام وحامية الحرمين الشريفين، وفي التضافر بين الدين

والسياسة في نشأتها وفي نسيج سلوكها الداخلي والخارجي، وفي الثراء البترولي البالغ والارتباط الوثيق بالولايات المتحدة. وقد أثر عدم مرور السعودية بخبرة الاستعمار التقليدي على تأهيلها لتقبل العلمانية على العكس من بقية البلدان العربية.

وواقع الأمر إن المستعمر استطاع في المناطق التي سيطر عليها تفتيت الأمة المسلمة إلى وحدات، وأقام فيما بينها حدودًا قادرة على خلق خلافات فيما بينها، كما جمع داخل الحدود بين تركيبات سكانية يمكن إثارة الاختلاف فيما بينها, ولم يسمح للبلدان الإسلامية بالوقت ولا الموارد ولا السلام الذي يمكِّنها من معالجة آثار الاستعمار التقليدي وتحقيق التكامل، كما دسَّ فكرة الاختلاف بين المواطنين على أساس الدين؛ ليضع فريقًا من الأمة في مواجهة الآخر، وزرع إسرائيل في جسد الأمة، وتمكن بذلك كله من حرمان الدول الإسلامية من الإحساس بالأمن الداخلي أو الخارجي، وعكف على تخريب أي نظم أو مؤسسات لا تصطبغ بصبغته، وتستعصي على التعاون معه[٥٣]. والسعودية هي الوحيدة التي نجت من ذلك. ويبدو أن الولايات المتحدة تخطط لها **سايكس بيكو جديدة** لتحدث داخلها ما سبق لها أن أحدثته القوى الاستعمارية التقليدية في بقية العالم العربي.

وأثر الاستعمار التقليدي على العربية السعودية –وإن لم يجثم على صدرها بشكل مباشر– بما خلفه من حدود مشتركة بينها وبين اليمن والكثير من الكيانات الخليجية، فضلاً عن مشكلات التركيبة السكانية لمناطق التخوم بين السعودية وجيرانها.

ثانيًا– التبني الأمريكي لمبدأ الحرب الوقائية، والتحرك المنفرد اللاقياسي: صدرت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، والتي تكرس الخطر الأمريكي –على نحو غير مسبوق– بالسعي إلى الهيمنة على العالم بكامله بعد عام من أحداث ١١ سبتمبر. ومن أهم ما احتوته هذه الوثيقة من مدخلات مؤثرة على الدور الإقليمي السعودي: التحول من مبدأ الردع والاحتواء كأساس للسياسة الخارجية الأمريكية إلى مبدأ الحرب الوقائية، ومن مبدأ بناء ائتلافات دولية والتحرك في إطار الشرعية الدولية، إلى مبدأ التحرك المنفرد حسبما تقتضي المصلحة القومية الأمريكية مهما كانت المعارضة الدولية، وأولوية العالم الإسلامي في الاستهداف الأمريكي وإعادة تشكيل خريطته؛ بسبب النفط وأمن إسرائيل[٥٤].

وتتعامل الولايات المتحدة مع كل دولة مارقة أو غير ديموقراطية كحالة يتم التعامل معها على حدة. وبذا تتعدد أشكال المعالجة الأمريكية لتأخذ شكل الضغط المباشر بكافة أشكاله، أو الضغط بواسطة قوى محلية تحت مظلة الضمان الأمريكي. ولم يطرأ تحول جوهري على العقلية الأمريكية بعد الحرب الباردة بخصوص النفط الشرق أوسطي، وأمن إسرائيل واحتواء إيران، والجديد في المعادلة هو أمران: دعم التحول الليبرالي، ومحاربة ما تسميه إسرائيل "**الإرهاب الإسلامي**"، وما تسميه الولايات المتحدة "**الإرهاب الدولي**"[٥٥].

ثالثًا– محورية أسطورة إسرائيل في برنامج الإصلاح على الطريقة الأمريكية: تعود جذور الصهيونية المسيحية إلى بداية عهد الدولة القومية، أو بالأحرى إلى عصر الإصلاح الديني. وتؤمن المسيحية الصهيونية الأمريكية من قبل تأسيس إسرائيل بأن عودة اليهود إلى فلسطين تعتبر شرطًا ضروريًا للعودة الثانية للمسيح وتأسيس ملكه الألفي. ويعتبر هذا المحدد واحدًا من أخطر محددات التصور الأمريكي الراهن لخريطة الشرق الأوسط الكبير.

وفيما يلي نبذة يسيرة حول أهم أبعاد هذا المحدد، وتأثيراتها على إعادة تشكيل الدور الإقليمي السعودي:

١– **التدخل الأمريكي تحت غطاء ما يسمى بحالة الحرية الدينية:** يتضافر اليمين السياسي مع اليمين الديني الأمريكي لإحداث تغيير جذري في المجتمع الأمريكي، وتكثيف اهتمامه بالأصولية الدينية، مع التدخل في شئون الدول الأخرى باسم حماية الحرية الدينية. وصدر في الولايات المتحدة قانون الاضطهاد الديني. واتخذت الولايات المتحدة إجراءات عديدة

لتفعيله؛ مثل: تعيين مستشار خاص للرئيس لمتابعة حالة الحرية الدينية، وتكليف السفارات الأمريكية بلقاءات دورية مع ممثلي الطوائف التي تتعرض للاضطهاد، ومتابعة الحالة الدينية، وربط المعونات الأمريكية غير الإنسانية والمفاوضات التجارية بالحالة الدينية، وتشكيل لجنة لمتابعة حالة الحرية الدينية في العالم، ومساعدة الأقليات الدينية والتعاون بين الأديان لتحقيق تلك الحرية[٥٦].

٢- **عقيدة الدور اليهودي في الخلاص المسيحي:** تغلغلت الصهيونية في الحركة المسيحية للولايات المتحدة منذ عهد رونالد ريجان. وتتبع الكنيسة المرئية ألوف المحطات الإذاعية والتليفزيونية التي تبث برامج دينية واسعة الانتشار في الولايات المتحدة على مدى ربع القرن الأخير، وتركز على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية في اتجاه يعتبر دعم إسرائيل تنفيذًا لكلمة الرب[٥٧].

وتسود في الولايات المتحدة صهيونية مسيحية، فضلاً عن نوعية من اللاسامية تصب في مصلحة إسرائيل، وترتكز عقيدتها على كراهية اليهود واعتبارهم أساسًا لكثير من المتاعب التي عرفتها البشرية، ولكن مع الإيمان بأن تجمعهم في فلسطين هو شرط المجيء الثاني للمسيح وقيام العهد الألفي السعيد. وانتشرت عقيدة هرمجدون في الولايات المتحدة داخل أعلى مستويات صنع القرار الأمريكي منذ عهد ريجان؛ وإن كانت قد وصلت إلى أعلى مستوياتها في عهد بوش[٥٨]. ومنذ عام ١٩٦٧ سعت إسرائيل لعولمة العقيدة الهرمجدونية، وتحالفت مع اليمين المسيحي الجديد. وروجت الحكومة الإسرائيلية هذه العقيدة منذ عام ١٩٨٠ بإنشاء ما يعرف **بالسفارة المسيحية الدولية للقدس**؛ والتي تم إقامتها في حفل حضره ألف شخصية من ٢٣ دولة، وفتحت تلك السفارة فروعًا لها في سبع وثلاثين دولة، وأنشأت ما يقرب من مائتي مكتب تبشيري داخل الولايات المتحدة تعتبر الحرب الإسرائيلية ضد العرب تنفيذًا لمشيئة الله، وعقدت في أغسطس ١٩٨٥ أول مؤتمر للمسيحية الصهيونية في ذات القاعة التي عقد فيها هرتزل أول مؤتمر صهيوني[٥٩].

٣- **تفعيل ثنائية: تديين الأنا/ علمنة الآخر:** في الوقت الذي تدعو فيه الولايات المتحدة بلدان العالم الإسلامي إلى فك الارتباط بين الدين والسياسة؛ فإن الداخل الأمريكي يشهد موجة قوية للربط بين الدين والسياسة، على نحو لم تعد معه الولايات المتحدة مجرد دولة علمانية؛ فشعبها متدين في معظمه، يندرج نصفه في تيار المحافظين الدينيين، وأكثر من ثلثه في التيار الأصولي، وتعمل جماعات المصالح الدينية فيه كجماعات مصالح سياسية بشكل مطرد[٦٠]. ويتشابه المجتمع الأمريكي مع نظيره الإسرائيلي إلى حد كبير في الأساطير المؤسسة له؛ فاليمين الأمريكي الديني المحافظ يتبنى مقولات مثل: شعب الله المختار، والهبة المقدسة، واليد الخفية، ويروج أن الشكل الوحيد للحكومة التي أسسها الرب بطريقة واضحة هي حكومة العبرانيين التي اتخذت شكل جمهورية كونفدرالية برئاسة يهوذا[٦١]. ومركزية إسرائيل في مشروع الإصلاح الأمريكي أعمق بكثير من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

وفي حين تسعى الولايات المتحدة إلى تهميش مادة التربية الدينية في العالم الإسلامي؛ فإن إسرائيل تولي اهتمامًا كبيرًا بنوعية من التربية الدينية توظف فيها رموزًا دينية في غرس نزعة التعالي على الشعوب الأخرى، والعنف، والارتباط بالأرض، والإحساس بالمعاناة من الآخر في نفوس النشء الإسرائيلي[٦٢].

٤- **التشكيك في إمكانية الجمع بين الديموقراطية والإسلام:** تروج إسرائيل واللوبي الصهيوني لمقولة إن موجة المد الإسلامي لن تكون في صالح انتشار الديموقراطية في الشرق الأوسط، بدعوى أن الإسلاميين سيمتثلون لقواعد اللعبة الديموقراطية إلى أن يصلوا إلى الحكم، ثم يمنعون وصول غيرهم إلى السلطة بعد ذلك؛ لأن الديموقراطية لا تتوافق مع الإسلام[٦٣].

٥- ديموقراطية تفتيتية: تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجزئة مشروعها الديموقراطي في الشرق الأوسط؛ فهي تدعي أن لكل دولة حق استنباط كيفية توسيع مساحة الديموقراطية فيها، وتحديد مدى سرعة تحقيق ذلك في ضوء تقاليدها وتاريخها وظروفها المحددة. وهذه الدعوة مبطنة بالرغبة في تكريس التفتت في العالم الإسلامي؛ حيث إن الطرح الأمريكي يقوم على أساس تعاون أمريكي مع كل طرف عربي على حدة، دون البحث عن أي قواسم مشتركة بين البلدان التي يراد إحداث التحول الديموقراطي بها.

وتستحضر الولايات المتحدة في تحديدها للقوى السياسية التي تقبل التعاون معها ثالوثين مريبين بالنسبة للعالم الإسلامي: الأقليات وحقوق الإنسان، وأمن إسرائيل المكفول بتسوية سلمية بالشروط الأمريكية، جنبًا إلى جنب مع ثالوث: نبذ العنف، وقبول التعددية الحزبية، وتنحية الدين كمحدد سلبي أو إيجابي في العلاقة بين الولايات المتحدة والدول الإسلامية[٦٤]. وهذا الطرح الأمريكي يتعمد الخلط بين حركات التحرير الوطني والإرهاب، وينفي حق المقاومة في مواجهة المخطط الأمريكي/الإسرائيلي للتسوية السلمية، ويفتح الباب للتدخل بذريعة حقوق الأقليات والاضطهاد الديني وحقوق الإنسان.

رابعًا- واقعية الوهن: غلبت الواقعية على سلوكيات كافة دول الشرق الأوسط المسلمة؛ مراعاة للواقع الجديد الذي فرضه الاحتلال الأمريكي لكل من أفغانستان والعراق وغياب الاتحاد السوفيتي. **ومن أهم مظاهرها:**

١- **تصور التهديد على أنه عربي أو إيراني وليس إسرائيليًا:** تعرض النظام الإقليمي العربي المأزوم لتحديات بالغة، بعد أن مهدت حرب الخليج للتشكيك في مصداقيته بعدوان دولة عربية على أخرى، واستعانة دول عربية بقوى خارجية ضد دولة عربية، وعدم المطالبة برحيل القوات الأمريكية بعد تحرير الكويت، وتصرف الدول الخليجية وكأن التهديد الأول للأمن العربي عربي وإيراني المصدر، وليس إسرائيلي المصدر. وبعد إسقاط النظام العراقي تسعى الولايات المتحدة لإعادة نفس السيناريو العراقي في مواجهة سوريا، دون أن يبدو من دول الخليج ما يشير إلى رفضها لأن تكون مقرًا لوجود أمريكي يشكل بذاته تهديدًا طويل المدى للنظام الإقليمي العربي، ويقحم نفسه دون سند كمرجعية وكطرف في ضبط السلوك السوري[٦٥].

٢- **الاستحياء السعودي من معارضة الولايات المتحدة:** اتسم تسريب السعودية لأنباء يشتم منها عدم الرغبة في بقاء القوات الأمريكية بأراضيها بدرجة عالية من الاستحياء والنفي المتكرر، وأتاحت السعودية للولايات المتحدة فرصة الخروج بشكل مشرف؛ حيث أعلن وزير دفاعها سحب تلك القوات بانتهاء مهمتها في السعودية الخاصة بمراقبة حظر الطيران في جنوب العراق بعد إسقاط نظام صدام حسين. وفي فبراير ٢٠٠٣ أعلنت نيويورك تايمز أن ولي العهد السعودي يعتزم أن يطلب سحب القوات الأمريكية من السعودية؛ فسارع وزير الخارجية السعودي بالنفي وقال إنها موجودة تحت رعاية الأمم المتحدة، وستستمر لأن وجودها في صالح العراق والسعودية، وبعد شهر واحد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية سحب تلك القوات، مع إبقاء قوة صغيرة قوامها ٥٠٠٠ مقاتل للقيام بمهام التدريب طويلة المدى بالسعودية[٦٦].

٣- **الرضوخ الإيراني للضغوط الأمريكية:** وقعت إيران على البروتوكول الإضافي الخاص بالتفتيش المفاجئ على برنامجها النووي، كما أظهرت تعاونًا في مواجهة ما يسمى بالحرب ضد الإرهاب بتسليم المئات من أعضاء تنظيم القاعدة، وأبرمت العديد من المعاهدات الأمنية مع السعودية وبعض دول الشرق الأوسط الأخرى، تؤكد أنها أصبحت تقدم مصلحتها القومية على اعتبارات التعاون مع القوى الإسلامية والفلسطينية، كما قدمت تنازلات للمعارضة الداخلية، وسعت إلى

تحسين علاقاتها الخارجية مع مصر والسعودية، وقدمت تنازلات مباشرة للولايات المتحدة فيما يتعلق بعدم معارضة سياستها في أفغانستان والعراق وفلسطين وآسيا الوسطى(٦٧).

٤- **انعدام التنسيق العربي**: يعرض المشروع "**الشرق أوسطي**" النظام الإقليمي العربي لتحديات ثلاثة تؤدي إلى انكشافه: ضرورة دخوله في عملية تكييف للأوضاع في الداخل والخارج في مواجهة تحدي التعاون العضوي الأمريكي/الإسرائيلي، واستحقاقات السلام الأمريكي (أمن إسرائيل، ونشر الديموقراطية، وحقوق الإنسان، والأقليات، ومكافحة الإرهاب، واستقرار شرق أوسطي يستجيب لمتطلبات استقرار النظام الاقتصادي العالمي)(٦٨).

وتعاملت كل دولة عربية مع المعطيات الجديدة بشكل منفرد دون تنسيق أو تعاون. وبذا فإن مسعى الهيمنة الأمريكية المتدثر في عباءة ما يسمى بالإصلاح السياسي الديموقراطي وإدخال نظام اقتصاد السوق؛ يتفاعل عبر الشركات متعددة الجنسيات المرتبطة بسياسات ومصالح العالم الغربي، في جسد عربي مرتبط بالأساس بالخارج بعلاقة تبعية وديون وعجز تجارى، والعلاقات البينية داخله في غاية التدني(٦٩).

ومن الأمور الغريبة ذات الدلالة أن الجسد العربي يواجه تلك التهديدات الأمريكية بالتوجه إلى الحوار مع المجتمع الأمريكي والحكومة الأمريكية، وليس التوجه إلى الحوار مع الداخل العربي داخل الدول العربية وفيما بينها(٧٠).

ويواجه العالم العربي مخاطر التحول الثقافي المفاجئ إلى ثقافة الغرب المنتصر، والتي تسعى إلى دمج الثقافات المحلية، وإزالة خصوصيتها، في وسط تتصارع فيه تيارات تغريبية، وأخرى رافضة داعية للتقوقع، وثالثة تدعو للانفتاح المتوازن، ولكنها تواجه صعوبة تحقيق ذلك في أرض الواقع أمام تحول الثقافة في ظل ثورة الاتصال الراهنة إلى سلعة، وتخريب الطابع الإعلاني التجاري للمنتج الثقافي الغربي لثقافة النخبة والعامة في الغرب وفي الخارج أيضًا. ويتعرض العالم العربي في ظل هذه العولمة الثقافية إلى مخاطر التهميش وتغييب ذاكرة الأمة وتعميق عُقدة الخواجة، وعدم الثقة في النفس، والتحول إلى أسرى للعجز الإنتاجي والتطلعات الاستهلاكية(٧١).

خامسًا- رؤى أمريكية معارضة للتوجه اليميني المحافظ: ثمة تيار فكري داخل الولايات المتحدة يعارض الكيفية التي تحدد بها الإدارة الأمريكية التهديد، والشكل الذي تسعى به إلى تكييف الداخل السعودي، وإلى إعادة هيكلة الدور الإقليمي السعودي.

وتكفى الإشارة في هذا الصدد إلى نموذجين:

١- **رؤية شاس فريمان السفير الأمريكي السابق لدى السعودية**: أعلن شاس فريمان في مؤتمر بجامعة هوبسن في ٧ نوفمبر ٢٠٠٣ أن هناك ثوابت للدور السعودي لا يجب التغافل عنها في الضغط الأمريكي على السعودية **أهمها**:

(أ) السعودية ميزان وحيد لسوق البترول، وهى قادرة على مضاعفة إنتاجها خلال عقد من الزمان لتغطية الزيادة المتوقعة في الطلب على البترول.

(ب) النظام السعودي نجح في حرمان أمثال آية الله خوميني وأسامة بن لادن من الدعوة في الحرمين؛ وهو أمر في غاية الأهمية للصالح القومي الأمريكي.

(ج) الموقع الاستراتيجي للسعودية يحتم التعاون الأمريكي معها، حتى لو لم يكن فيها أكبر احتياطي بترولي، ولم يكن بها الحرمين الشريفين.

(د) لا دليل على أن التعليم الدين الإسلامي يؤدي إلى العنف على الإطلاق. ووجود حفنة من المسلمين المتطرفين لا يعني أن الإسلام دين عنف، تمامًا كما أن وجود يهود متطرفين أو كاثوليك أو بروتستانت، لا يعني أن هذه الديانات متطرفة. وليس صحيحًا أن التعليم الديني أو الفقر هو سبب الاتجاه للتطرف والعنف. فأسامة بن لادن مهندس

وليس خريج معاهد دينية. وأسرته توازي في الثراء أسرة روكفلر، ومعظم قيادات القاعدة ومنفذي هجمات ١١ سبتمبر ليسوا فقراء. كل ما في الأمر أنهم أناس أحسوا بامتهان الكرامة والرغبة في الانتقام، ولم يجدوا سلاحًا يمكنهم به تحقيق ذلك مع الحفاظ على حياتهم؛ فالمعاناة واليأس هما سبب الإرهاب.

(هـ) الهدوء النسبي في الخطاب الأمريكي تجاه السعودية سببه المصاعب التي واجهتها القوات الأمريكية في العراق، وحقيقة أن الإدارة الأمريكية لم تستطع أن تثبت وجود أي صلة بين العراق وأحداث ١١ سبتمبر؛ مما يجعل الحكومتين السعودية والأمريكية تعملان في مواجهة رأي عام شعبي معارض للتطبيع بينهما[٧٢].

٢- **رؤية جون ماند فايل:** علق المفكر الأمريكي جون ماند فايل على ما تردد بكثافة في الخطاب الأمريكي (خلال عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣) من أن مشكلة الإسلام أنه لم يمر كالمسيحية بعصر الإصلاح، وأن بدايات هذا الإصلاح قد بدأت توضع موضع التنفيذ الآن.

يبين ماند فايل –بحق– أن هذا كلام لا أساس له؛ فلا وجه للمقارنة بين ما عُرف بالإصلاح الديني في العالم الغربي، وإصلاح الإسلام، ولا موضع لأن يسقط الأمريكيون منظورهم على دين غيرهم؛ ذلك أن الحركة الإصلاحية الأوروبية لم تكن حركة لإصلاح المسيحية، وإنما لإصلاح الكنيسة التي غلب عليها الفساد والجمود والمركزية، وإصلاح الكنيسة وتحقيق لامركزيتها لم يحسم بأي حال الإشكاليات اللاهوتية المثارة. والإسلام يختلف عن المسيحية في أنه ليست له كنيسة ولا بابا حتى يحتاج لإصلاح مماثل، وتاريخ الإسلام كله تاريخ إصلاح وتجديد وفق متطلبات الزمان والمكان، والحركة الوهابية ذاتها حركة تجديد وإصلاح استجابت لمتطلبات التكيف منذ نشأتها حتى الآن.

والأهم من ذلك، أن ماند فايل أكد أن حاجة الولايات المتحدة إلى الإصلاح ربما تفوق حاجة السعودية، وأن الحديث المتوازن عن الإصلاح ينبغي ألا يقف عند المطالبة بإصلاح المؤسسات الدينية السعودية، كمؤسسة الحسبة والمتطوعين؛ بل يجب أن يشمل المطالبة بإصلاح مؤسسات اليمين الديني الأمريكي أيضًا. فلقد سبقت السعودية الولايات المتحدة في طرح **"التطرف والاعتدال"** كموضوع لحوار قومي، وأكد السعوديون أن الإسلام ليس ضد المشاركة السياسية والفصل بين السلطات والموازنة بينها، وإقامة سلطة قضائية نزيهة، وأن كل هذا ليس تجديدًا للإسلام؛ وإنما هو مأسسة للمبادئ الإسلامية على نحو عصري، كما أكدوا الحاجة إلى تعريف مجمع عليه للإرهاب، وإلى ضرورة الإجماع كأساس للفتوى الملزمة. فأين ذلك من مقولات أمثال روبرتسون، وفالويل، ومن يزعمون أن أمريكا تمثل الخير المطلق، في مواجهة قوى الشر والشيطان؟ فالسعودية والولايات المتحدة معًا تحتاجان إلى العودة للقيم بعد أن أصبحت المادية تهدد نسيج المجتمعين، وبعد أن أصبح جهل كل منهما بالآخر هو أساس الصورة النمطية التي يكونها عنه[٧٣].

سادسًا– وعي الإدارة الأمريكية بضرورة عدم المبالغة في الضغط على السعودية: يتضح من شهادات كبار المسئولين الأمريكيين أمام لجنة العلاقات الدولية لمجلسي النواب والشيوخ أن التقارب السعودي/الأمريكي تدعم بعد الغزو الأمريكي للعراق، وبعد موجة التفجيرات في السعودية؛ حيث عاد الأمريكيون لوصف السعودية بالحليف الأساسي للولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب، وقام فريق أمريكي برئاسة نائب مستشارة الأمن القومي الأمريكي، وعضوية منسق مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية بخمس زيارات للسعودية عام ٢٠٠٣، في عملية تنسيق سعودي/أمريكي لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الخليج العربي بكاملها[٧٤].

ويأتي في هذا السياق إعراب الرئيس بوش عن استيائه في ٢٦ فبراير ٢٠٠٣ من ترويج دوائر أمريكية أن السعودية حكومة وشعبًا تعادي الولايات المتحدة؛ فالسعودية بلد به أقل مستوى من الجريمة والاضطرابات والقلاقل السياسية

بالقياس بغيره من الأمم، ولا ينافس السعودية في الاعتدال وفي لعب دور قيادي في المنظمات الإقليمية إلا مصر، كما أن السعودية أظهرت اعتدالاً ملحوظًا في تسوية منازعات الحدود مع جيرانها، كما أظهرت التحلي بروح المسئولية؛ حيث عرضت تمويل إنشاء مركز دولي لمعلومات الطاقة بالرياض، يضم ممثلين للبلدان المصدّرة والمستوردة للبترول؛ ليظلوا على اتصال وتشاور دائمين لتحاشي أي أزمة بترولية عالمية[٧٥].

الخاتمة– ضرورة مراجعة كيفية التعاطي مع الخطر الأمريكي:

تخلص هذه الدراسة لخصائص التهديد الأمريكي وإعادة تشكيل الدور الإقليمي السعودي إلى **مجموعة ملاحظات أهمها:**

(١) **التحول الذي طرأ على التهديد كمحدد للدور الإقليمي السعودي هو**: حلول الإرهاب محل الشيوعية. ويعود هذا التهديد في المنظور الأمريكي إلى: أسباب في الداخل السعودي (تمويل، فكر، قصور النظام السياسي السعودي)، وأسباب خارجية (فكر متطرف، سواء كان مصدره وهابيًا أو سلفيًا، واستهداف التطرف الإسلامي للنظام السعودي الحاكم وللأمن البترولي الغربي)، والمخرج منه حسب الوصفة الأمريكية هو: تعاون أمريكي/سعودي ضد الإرهاب، وإصلاح داخلي سعودي شامل، وتوجه سعودي جديد في العلاقات الدولية الإقليمية.

(٢) **سعي أمريكي دائم لعدم ربط سلوكيات إسرائيل بالعلاقة** بينها وبين السعودية بأي حال من الأحوال، وقبول سعودي طوعًا أو كرهًا لذلك ، باستثناء لحظة ١٩٧٣، ولحظة سبتمبر ٢٠٠٠. فلقد شهدت العلاقات السعودية الأمريكية تقدمًا رغم نشأة إسرائيل، ورغم تفاقم خطرها، وتشعر الولايات المتحدة رغم ذلك بالقلق من إمكانية ربط العالم العربي –أو على الأقل منطقة الخليج– بين الورقة البترولية والمسألة الإسرائيلية. وتسعى الولايات المتحدة لتضييق هامش الحركة العربي في هذا الاتجاه عن طريقين: البحث عن بديل بترولي، وإعادة ترتيب الداخل العربي. وكل وقت يمر دون استخدام هذه الورقة البترولية، يفسح المجال أمام الولايات المتحدة لتهميشها.

(٣) **اللعب بالورقة القومية، وتقديس** مبدأ التعامل الثنائي، وتشكيل الأدوار الإقليمية في عالمنا الإسلامي على أساس المحاور المتنافرة، وليس على أساس استلهام القواسم المشتركة، كل ذلك كان ولا يزال أهم آلية تلجأ إليها الولايات المتحدة، في تعميق ذهنية الشك المتبادل بين الدول الإسلامية. وأدى قبول السعودية وغيرها من الدول لتلك الورقة –في تحديد التهديد والأدوار الإقليمية– إلى صراعات تصب في صالح الولايات المتحدة وإسرائيل، وإلى حالة من التهافت والهرولة على الرضا الأمريكي في منطقتنا؛ فلقد عرفت المنطقة مسعى أمريكيًا لتكريس الأبعاد السلبية للفكرة القومية، أكثر من اهتمامها بمسألة التأهيل للديموقراطية والتكيف والتمكين لعملية بناء الأمة. وكانت التهديدات دائمًا **أمريكية الصنع**: تشجيع الطائفية، وخلق **فراغ قوة** متعمد ثم السعي إلى شغله،وتأبيد ذهنية الحرب الباردة في المنطقة (أولوية التصدي للشيوعية سابقًا، وتغذية المحاور الصراعية بفكرة تنوع المصلحة القومية، وبفكرة تنوع توجهات الأنظمة السياسية القائمة، والتأكيد على استمرار هذه الذهنية في التعامل بين دول المنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة).

(٤) **التعثر الأمريكي في العراق أدى** إلى تخفيف الهجمة الأمريكية على السعودية الرامية إلى فك الارتباط بين النظام السعودي الحاكم وكل من: المذهب الوهابي في الداخل، والمحيط الإسلامي في الخارج. ولكن هذا التعثر يعتبر متغيرًا مؤقتًا، وبالتالي فإن الخطر الأمريكي وإمكانية تعرض السعودية له بشكل أكبر في المستقبل لا يزال أمرًا واردًا، فيما لو استطاعت الولايات المتحدة أن تدعم نفوذها باستهداف سوريا وإيران.

(٥) **محورية إسرائيل في الأجندة الأمريكية** لإعادة رسم خريطة العالم الإسلامي. فاليمين الأمريكي يسعى إلى علمنة العربية السعودية، في مقابل التمكين للصهيونية المسيحية ونظرتها الخلاصية. فالولايات المتحدة تروج مقولة إن المنطقة مسئولة عن كل مشاكلها، وأن إسرائيل بريئة؛ بل هي الدولة الديموقراطية في المنطقة، كما تسعى الولايات المتحدة إلى الانفراد بكل ضحية على حدة، مع تعمد الغموض وتوظيفه في تيسير الافتراس، ومنع إمكانية الاستشعار المبكر للخطر، وإمكانية التكاتف ضده.

(٦) **الدعوة الأمريكية للإصلاح وإعادة تشكيل** الأدوار الإقليمية للدول المحورية في المنطقة ومنها السعودية؛ تستدعي الحذر من الوقوع في المحظور الذي وقع فيه آدم وحواء حين استمعا للقسم الإبليسي بأن المعصية هي سبيل الخُلد والملك الدائم. والمنطق يستدعي عدم التسليم لكل من يدعي أنه صالح ومصلح بأنه كذلك. وفى ذات الوقت فإن معادلات القوة في منطقة الشرق الأوسط الآن لا تتيح هامشًا واسعًا لعملية اختيار حقيقية في مواجهة الغطرسة الأمريكية؛ ما لم يحدث تغيير جذري في آفاق التعاون والتنسيق العربي، وهو ما لا تلوح أي بوادر له في الأفق. وإذا استمر التفاعل العربي/الأمريكي قائمًا على الأساس الثنائي، ومنطلقًا من ذهنية البحث عما يفرق بين البلدان العربية والإسلامية وليس ما يجمع بينها -بدعوى التباين في المصلحة القومية لكل دولة- فإن ذلك سيتيح فرصة للولايات المتحدة لإسقاط هذه الدول الواحدة تلو الأخرى. ولم تعد الولايات المتحدة تخفى في ظل اليمين الأمريكي المحافظ سعيها إلى استعادة ثلاثية "**المقاول والتاجر والمبشر**" التي رافقت عملية الاستعمار التقليدي، مع صياغتها بشكل عصري، وتوظيفها لتحقيق الهيمنة الأمريكية. والعجيب أن الولايات المتحدة تنسق جهودها مع الدول الصناعية الكبرى، وتتبادل معها الأدوار في مواجهة البلدان العربية، في حين لا تتخذ الدول العربية خطوات جادة للحد من التشرذم وتعدد الإرادات السياسية.

(٧) يمكن القول بأن من ينتقدون النظام السعودي الحالي يشبهون المستغيث من الرمضاء السعودية بالنار الأمريكية؛ فالسعودية بحاجة إلى التخلي عن نقاط ضعف يستغلها الأمريكيون ضدهم في الوسط الإسلامي ذاته؛ كأنظمة الكفيل، والمحرم، والمطوعين؛ والتي تضفي طابعًا كهنوتيًا وشكليًا على المؤسسة الدينية السعودية. كما ينبغي على السعودية أن تراجع نظام التأشيرات للمسلمين الذين يزورون المملكة بشكل جذري، وأن تحقق انفتاحًا أوسع على دائرتها العربية والإسلامية، كمهد للإسلام، وكقبلة للأمة الإسلامية، وأن تفسح مجالاً أوسع للمرأة في مساجدها، على غرار ما هو الحال في الحرمين الشريفين، وأن تكرس قيم المساءلة لأي إنسان، وتنشئ شبابها على أنه ليست هناك ذوات مقدسة تعلو على النقد، وعلى أن المفهوم الإسلامي لتكريم الإنسان والشورى أسمى من النموذج الديموقراطي الغربي الذي أسفر في الخبرة الأوروبية عن ويلات الاستعمار التقليدي والحربين العالميتين الأولى والثانية، والحرب الباردة، وعمليات الإبادة الجماعية التي تحدث على يد القوات الأمريكية الآن في العراق وأفغانستان، وعلى يد القوات الإسرائيلية في فلسطين.

وواقع الأمر إن الولايات المتحدة لا تسعى إلى إصلاح ديموقراطي في الشرق الأوسط؛ وإنما تسعى إلى إحداث المزيد من عدم الثقة، والفجوة بين الأنظمة الحاكمة والقاعدة الشعبية، وإحداث المزيد من التفكك في بنية المجتمعات الإسلامية[٧٦]. فالولايات المتحدة تسعى إلى إعادة ترتيب الحدود في شبه جزيرة العرب، وتروج مشروعها هذا باسم الحرية -وفى ظل التهديد باحتلال آبار البترول إذا لزم الأمر[٧٧]- وواقع الأمر أن بعض العادات السعودية التي تصور على أنها من الدين تمثل عبئًا على الإسلام. وكما يقول جيفرى لانغ (وهو أمريكي اعتنق الإسلام): **فإن الجماعة السلفية**

السعودية في الولايات المتحدة تقدم صورة للإسلام تحصره في نطاق شكليات المأكل والملبس والهيئة، على نحو يصب في خانة من يحلو لهم القول بأنه ديانة شرق أوسطية لا تصلح في بقية أنحاء العالم. كما أن هناك بعض العادات السعودية في الداخل، والتي تظهر جفاء مفتعلاً بين الرجال والنساء، وتوحي بعدم المساواة بين المرأة والرجل في حق ارتياد المساجد، في مواقع كانت جديرة بإبراز العكس كما هو الحال في منطقة الخبر التي سجل منها لانغ هذه الملاحظات[٧٨]. ولا تسعى الولايات المتحدة بدعوتها إلى نشر الديموقراطية في الشرق الأوسط إلا لتعميق أسطورة التناقض بين الإسلام وحقوق الإنسان، وتحميل الإسلام مسئولية عجز العالم الإسلامي عن التكيف الداخلي والخارجي[٧٩].

(٨) يشكك فريق من الأمريكيين في أن يكون هجوم ١١ سبتمبر من فعل قوى خارجية، ويرون أنه مجرد مخطط من اليمين الأمريكي، وأن طبيعة الرد الأمريكي في أفغانستان ثم في العراق تؤكد ذلك. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن مهندس سلام الخطوة خطوة في الشرق الأوسط (وهو هنرى كيسنجر) هو مهندس الدعوة للتسوية بين هجوم ١١ سبتمبر والهجوم الياباني على بيرل هاربر، وترويج مقولة الحرب الشاملة ضد الإرهاب في كل مكان، ومحاسبة الأنظمة التي تعتبرها الإدارة الأمريكية مسئولة عن حمايته وإيوائه، وتخييرها بين نبذ الإرهاب أو القضاء الأمريكي عليها بالقوة[٨٠].

وثمة فرق واضح بين الدعوة لعدم الوقوع ضحية لنظرية المؤامرة والخوف من الآخر، وبين التسليم بخطورة بقاء الأمة العربية في موقع رد الفعل، مع توهم إمكانية تعديل ميزان العلاقة بينها وبين الفاعل الأمريكي بالاستجابة لطروحاته خاصة في المجال الفكري. ومن المفارقات أن تصدر السفارة السعودية بواشنطن دليلاً (وتقوم بتحديثه) عن دراسات المناطق في الولايات المتحدة يقع في ٣٠٨ صفحة، وتصدره وتختمه بأربع نقاط يصعب على العقل الإسلامي الجمع بينها. فهي تدعي أن نظرية المؤامرة والخوف من الآخر لا تزال تسيطر على طرق وخرائط تفكيرنا، وأن ثمة فرصة للتخلص من هذا الخوف بدراسات المناطق بمراكز الدراسات العربية بالجامعات الأمريكية؛ فمن تعلم لغة القوم أمن مكرهم، كما أن التعرف على أدوات الغرب وأساليبه يتيح فرصة مجادلته بالتي هي أحسن. والغريب بعد ذلك، القول إن دراسة المناطق تسودها الدراسات اليهودية، ويمثل اليهود نسبة عالية في مساقاتها، وغاية الحكومة الأمريكية منها هي إعداد متخصصين في لغات وثقافات المناطق الأخرى من العالم لتحقيق هدفين: نشر النفوذ الأمريكي فيها، ومقاومة القوى المعادية لأمريكا[٨١].

وخلاصة القول، إن استمرار النظام السعودي الحاكم في الاستجابة للضغوط الأمريكية في تحديد ما يعتبر تهديدًا للسعودية في داخلها وفى محيطها الإقليمي، والتعاطي معه من منطلق الوصفة الأمريكية؛ ينذر بتغيير نوعي في الدور الإقليمي السعودي، وستكون له تداعياته الخطيرة في كل أرجاء العالم الإسلامي.

الهوامش:

(١) ريتشارد بيرسى (وآخرون), أمريكا والسعودية- تكامل الحاضر... تنافر المستقبل، القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩١، ص ٢١.

(٢) عثمان عبد عثمان، السياسة الخارجية للدول الإسلامية والاستراتيجية العليا لإدارة الصراع الدولي، بيروت: دار الهلال، ١٩٩٤، ص ١٦٧ – ١٨٠، ص ٢٠٥ – ٢٢٩.

(٣) د. سلوى شعراوي جمعة، موقع الشرق الأوسط في توجهات السياسة الداخلية للإدارة الجديدة، ضمن: د. هالة سعودي (محررة) الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣، ص ١٣٨ – ١٤١.

(٤) د. محمد مورو، الإسلام وأمريكا، حوار أم مواجهة، تحليل كتاب الفرصة السانحة لريتشارد نيكسون، القاهرة: مكتبة إحياء الكتب الإسلامية، د. ت، ص ١٥ – ٢٦ .

(٥) ريتشارد نيكسون، أمريكا والفرصة التاريخية، كيف تواجه أمريكا الدولة العظمى الوحيد المتحديات العالمية الراهنة، ترجمة: د. محمد زكريا إسماعيل، بيروت: مكتبة بيسان، ١٩٩٢، ص ١٩٦ – ٢٠١.

(6) Tanya Hsu and Grant F. Smith, Of Virtue and Vice: The Saudi-American Fight Against terror Financing, Saudi-American Forum, http://www.Saudi-AmericanForum.org

(٧) د. عماد جاد، العلاقات الخليجية الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر، شئون خليجية، عدد ربيع ٢٠٠٢، ص ١٣ – ١٨.

(٨) طاهر شاش، العلاقات الأمريكية مع العالم العربي وإسرائيل، ضمن: رمزي كلارك (وآخرون) الإمبراطورية الأمريكية، القاهرة: مكتبة الشروق، ٢٠٠١، ج ١، ص ٢٧٧.

(9) Anthony H. Cordesman, The Prospects for Stability in Saudi Arabia in 2004, http://www.Saudi-US-relations.org/newsletter2004/Saudi-relations–interest–20–23.html

(10) Anthony H. Cordesman, Reforming the US and Saudi strategic partnership, Gulf wire perspectives, http://www.arabialink.com/Archive/Gwp2002/Gwp2002-01-28.htm

(11) David Long, whither Saudi Arabia ? Three Authors Try to Penetrate a Middle East enigma, http://www.Saudi-US-relations.org/newsletterSaudi-relations–interest–9–4.html

(12) Anthony H. cordesman, ten Reasons for Reforming the US and Saudi Relationsship, Saudi-American Forum, http://www.Saudi-AmericanForum.org

(١٣) محمد نور الدين، الهوية المهددة، شئون الأوسط، شتاء ٢٠٠٣، ص٢ – ٣ .

(١٤) دنيز أفشين، سياسات الطاقة الأمريكية في الشرق الأوسط: فرق تسد، شئون الأوسط، شتاء ٢٠٠٣.

(١٥) المرجع السابق، ص ١٠٦– ١٠٨.

(١٦) عصام إسماعيل، هيمنة الشركات الأمريكية في حوض قزوين، شئون الأوسط، شتاء ٢٠٠٣، ص ١١٠ – ١٣٧.

(١٧) جاك بالان، تركيا ومشاريع الطاقة في حوض قزوين، شئون الأوسط، شتاء ٢٠٠٣، ص ٨٤ – ٨٧ . وانظر في مخاطر الأصولية الإسلامية في آسيا الوسطى، والتنافس الإيراني السعودي التركي في تلك المنطقة في مجال تشكيل الطابع الإسلامي لها، والميل الأمريكي لتهميش التأثير الإيراني والسعودي لصالح النموذج العلماني التركي:

Ahmed Rushid, Jihad, The Rise Of Militant Islam in Central Asia, London: Yale Univ, Press, 2002.

(18) Anthony H. Cordesman, Reforming the Middle East: President Bush's. neo – con logic versus Regional Reality, http://www.arabialink.com/Archive/Gwp2003/Gwp2003-20-27.htm

(١٩) خالد الخروب، هل يخدم نجاح المشروع الأمريكي في العراق المصالح العربية في المنطقة، شئون عربية، شتاء ٢٠٠٣ ، ص ١٧ – ١٨.

(٢٠) المرجع السابق، ص ٢١ – ٢٢.

(21) Alfred B. Prados, Saudi Arabia: Current Issues and U.S. Relations congressional research service issue brief for congress. August 4, 2003, http://www.Saudi-US-relations.org/newsletter Saudi-relations–interest–8–21.html. &Saudi Arabia-US-relations, Religious Reform, http://www.Saudi-US-relations.org/newsletter2004/Saudi-relations–interest–04–07.html

(22) Scott Macleod, Saudi officials take on challenges in the media, Prince Saudi al-Faisal Respond to Charges, http://www.Saudiembassy.net

وصورت مصادر أمريكية كافة المنظمات الإسلامية العاملة داخل الولايات المتحدة على أنها واقعة بشكل مباشر أو غير مباشر في دائرة تمويل الإرهاب، أو تغذيته بالفكر المتطرف. انظر:

Steven Emerson, American Jihad, The Terrorists Living Among US, New York: The Free Press, 2002.

(23) Tanya Hsu and Grant F. Smith, Of Virtue and Vice: The Saudi-American Fight Against terror Financing, Saudi-American Forum, http://www.Saudi-AmericanForum.org

(٢٤) ماجد كيالى، إشكالية الديموقراطية في الخطاب الأمريكي إزاء العالم العربي، شئون عربية، ربيع ٢٠٠٤، ص ٨٩ – ٩٠.

(٢٥) انظر في التفاصيل: محمد إبراهيم بسيوني، المؤامرة الكبرى: مخطط لتقسيم الوطن العربي، دمشق: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤.

(٢٦) تحدث باول عن شراكة تلعب فيها الدول الصناعية الكبرى دوراً مكملاً للدور الأمريكي في دعم برامج الإصلاح داخل السعودية، انظر:

Saudi Arabia- US- relations, Religious Reform, http://www.Saudi-USrelations.org/newsletter2004/Saudi-relations–interest–04–07.html

(٢٧) ماجد الكيالى، إشكالية الديموقراطية..، مرجع سابق، ص ٣٦ – ٣٩. وانظر: صالح سالم، الصراع على الفراغ الاستراتيجي

ومهمات قومية ثلاث للمواجهة والإصلاح والنهوض، شئون عربية، خريف ٢٠٠٣، ص ٧٢ – ٨٤. ويثير هذا المرجع سؤالاً مهماً: هل ترقى الدول العربية في مواجهة هذا التهديد إلى تدشين تحالف رباعي مصري سعودي سوري إيراني لمنع سقوط ضحايا جدد للهجمة الأمريكية؟، المرجع السابق ص ٧٨.

(٢٨) رجائي قايد، تأملات في أوراق المشهد العراقي، شئون الأوسط، أكتوبر ٢٠٠٣،ص ٥٦–٥٧.

(٢٩) د. محمد السعيد إدريس، دول مجلس التعاون الخليجي وتداعيات نكبة العراق،ضمن: أحمد السيد النجار (محرر) نكبة العراق، الآثار السياسية والاقتصادية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣ ، ص ١٢٠.

(٣٠) المرجع السابق، ص ١١٨ – ١١٩ .

(٣١) المرجع السابق، ص ١٢٩ – ١٣٨ ، ص ١٤٢ – ١٤٥ .

(٣٢) ريتشارد بريسى (وآخرون)، مرجع سابق، ص ٦ – ١١.

(٣٣) المرجع السابق، ص ١٠ – ١٢.

(٣٤) المرجع السابق، ص ٢٩– ٣٠. ويشكك هذا التقرير الرسمي في ولاء العمالة الأجنبية في السعودية، ويرى أنها قد تقوض التماسك الاجتماعي، وقد تكون وعاء لفروع سرية لحركات سياسية ونقابية وطلابية يتم غرسها في السعودية، والتأثير على السكان السعوديين من خلالها. ويصور القيم الإسلامية على أنها عقبة أمام التحديث والتنمية. انظر المرجع السابق، ص ٣٥ – ٤٥. ويسعى التقرير أيضاً إلى التشكيك في النظام السعودي بالقول بأنه يقيم علاقته مع الولايات المتحدة على الأفعال لا الأقوال، في مسعى يلجأ إليه الأمريكيون كثيراً للنيل من المصداقية القومية والوطنية للعديد من أنظمة الحكم العربية، ويتتبع مظاهر التعاون السري بين الجانبين من أوائل الخمسينيات، وبالأخص التفاهم السعودي الأمريكي على دعم مشروع المخزون الاستراتيجي البترولي الأمريكي، وعدم الربط بين السياسة البترولية والمسألة الفلسطينية. المرجع السابق ص ٥٤ – ٥٩.

(35) Anthony H. Cordesman, Saudi Arabia: Opposition, Islamic Extremism, http://www.arabialink.com/Archive/Gwp2002/Gwp2002-12-01.htm

(36) Ibid.

يتهم الأمريكيون السعودية بأنها لم تتخذ أي إجراءات لضبط مساعداتها الخارجية إلا منذ عهد قريب، وأن تبرعاتها وصلت إلى الحركات الإسلامية بكافة اتجاهاتها في كل مكان ولم ينجح الهلال الأحمر السعودي ورابطة العالم الإسلامي من إساءة استخدام مواردهما.

(37) Anthony H. Cordesman, Opcit.

قارن مع ما تروجه إسرائيل واللوبي الصهيوني الأمريكي عن تحقق إجماع عالمي على مسئولية الأصولية الوهابية السعودية عن الإرهاب العالمي الإسلامي فكرًا وتمويلاً.

John R. Bradley, Re–inventing Saudi Arabia: The view from Washington, http://www.Saudi–American–forum.org

بل إن هذه المصادر تمارس ضغوطًا على الإدارة الأمريكية بالحديث عن شراكة مشبوهة بين عائلة بوش وعائلة ابن لادن، وتتهم بوش ببيع روح أمريكا مقابل البترول السعودي، وتدعو إلى احتلال آبار البترول السعودية، وتشكك في التعاون السعودي الراهن مع الولايات المتحدة وتدعى أنه وسيلة لكسب الوقت, وأنه ما لم تسقط الإدارة الأمريكية النظام السعودي الحالي فإن نظامًا مماثلاً لنظام طالبان سيقوم في السعودية. انظر:

David Long, op. cit..& Conspiracy or Coincidence?, http://www.cbe.ca/fifth/conspiracy theories/Saudi.html

(38) Alfred B. Prados, Saudi Arabia: Current Issues and U.S. Relations congressional research service issue brief for congress. August 4, 2003, http: // www. Saudi-US- relations. org / newsletter Saudi-relations–interest–8–21. html

(39) Tanya Hsu and Grant F. Smith, Of Virtue and Vice: The Saudi-American Fight Against terror Financing, Saudi-American Forum, http://www.Saudi-AmericanForum.org

(40) Anthony H. Cordesman The Prospects for.., op. cit.

(41) Thomas J. Harrington, Saudi Arabia and the Fight against Terror Financing, http://www.Saudi-US-relations.org/newsletter2004/Saudi-relations–interest–03–23b.html

(42) Ibid & Tanya Hsu and Grant F. Smith, op. cit.

(43) Alfred B. Prados, op. cit.

(44) Tanya Hsu and Grant F. Smith, op. cit.

(45) Thomas J. Harrington, op. cit.

(46) Anthony H. Cordesman, The Prospects for.., op. cit.

(٤٧) هذه النظم تغلب عليها الصبغة الإسلامية. ويتكون النظام الأساسي للحكم الذي هو شبيه بدستور أولي من ٨٣ مادة، ويتكون نظام مجلس الشورى من ٣٠ مادة، وهو مجلس يتم اختيار أعضاءه بالتعيين وسلطته استشارية. أما نظام المناطق الذي تضمنت ديباجته النص على أن الغاية منه هي رفع مستوى العمل الإداري والتنمية فيتكون من ٤٠ مادة، وتقوم مجالس المناطق على

التعيين. انظر: المجلة العربية، نقلاً عن صحيفة أم القرى، العدد ٣٣٩٧، ٦ مارس ١٩٩٢.

(48) Alfred B. Prados, op. cit.

(49)Thomas J. Harrington, op. cit.

(50) Anthony H. Cordesman The Prospects for.., op. cit.

(51) Anthony H. cordesman, the issue of political, Economic, and Social reform, http://www.Saudi-US-relations.org/newsletter2004/Saudi-relations–interest–02–23c.html

(52) Ibid & Edwards. walker and Wyche Fowler, Riyadh: Rooting out al qaeda, Nov. 17, 2003, http://www.Saudi–American–forum.org

(٥٣) أحمد بن يوسف، السياسي، مفاهيم ومواقف، وورث: المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، ١٩٩٠، ص ١١٣ – ١١٤، ص ٢٠٧ – ٢٠٩

(٥٤) محمد نور الدين، الهوية المهددة، شئون الأوسط، شتاء ٢٠٠٣، ص ٢.

(٥٥) انظر في التفاصيل: طاهر شاش، العلاقات الأمريكية..، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٧٧ – ٢٨٠، ص ٣٠٣ – ٣١٩ .

(٥٦) انظر:سمير مرقص، الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية، قانون الحرية الدينية كنموذج،ضمن: رمزي كلارك (وآخرون)، المرجع السابق، ج ٣ ص ٢٦٩ – ٢٨٨ .

(٥٧) انظر: يوسف أحمد الحسن، الاتجاهات الصهيونية في الحركة المسيحية الأصولية في الولايات المتحدة الأمريكية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨، ص ١٢٦ – ١٣٥.

(٥٨) غريس هالسل، يد الله، لماذا تضحي الولايات المتحدة بمصالحها من أجل إسرائيل، ترجمة: محمد السماك، القاهرة: دار الشروق:٢٠٠٠، ص ٨ – ٦٠ ويعادي أصحاب عقيدة هرمجدون المسلمين والمسيحيين الشرقيين على السواء، وترتد الجذور الأولى لهذه العقيدة إلى بداية عهد الدولة القومية؛ حيث روج اليهود عقيدة أنهم سيلعبون دوراً بتجمعهم في فلسطين في تحقيق الخلاص المسيحي. المرجع السابق ص ٢٩– ٣٢، ص ٦٠، ص ٧٨ – ٨١.

(٥٩) المرجع السابق، ص ٨٧ – ٩٢.

(٦٠) انظر: مايكل كوريت، جوليا ميتشل كوريت، الدين والسياسة في الولايات المتحدة، ترجمة: د. زين نجاتي، نشأت جعفر ، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢, ج ٢, ص ٢٥٥ – ٢٦٨.

(٦١) روجي جارودي، الأساطير المؤسسة للمجتمع الأمريكي، ضمن: رمزى كلارك (وآخرون)، مرجع سابق، ج ٣, ص ١٦٥ – ١٦٧ .

(٦٢) د. محمد فوزى عبد المقصود، اتجاهات الفكر التربوي المعاصر في إسرائيل: التحديات وسبل المواجهة، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣. وانظر في الضغوط الأمريكية على الدول العربية عامة والسعودية بوجه خاص لتغيير المناهج التعليمية: د. محمد محمود أبو غدير، إسرائيل وتوظيف المناهج الدراسية لمقاومة ثقافة السلام، شئون الشرق الأوسط، يوليو ٢٠٠٢ ص ٤٢ – ٤٨، مايو ٢٠٠٣, ص ٢٦ – ٣٤.

(٦٣) إدوارد جيروجيان (وآخرون) الغرب والإسلام، تقديم وتحليل: منى ياسين، مراجعة وتعقيب: د. محمود عمر، القاهرة، دار جهاد للنشر والتوزيع ١٩٩٤، ص ٤٨ – ٥٦.

(٦٤) المرجع السابق، ص ٨٦ – ٨٧.

(٦٥) د. عبد الله الأشعل، الفرص والتحديات أمام استنهاض نظام عربي جديد، شئون الشرق الأوسط، يوليو ٢٠٠٣، ص ١٦١ – ١٦٢.

(66) Alfred B. Prados, Saudi Arabia: Current Issues and U.S. Relations congressional research service issue brief for congress. August 4, 2003, http://www.Saudi-US-relations.org/newsletter Saudi - relations–interest–8–2.html

(٦٧) د. محمد السعيد عبد المؤمن، الأيديولوجية والمصلحة في العلاقات الإيرانية العربية، شئون الشرق الأوسط، أكتوبر ٢٠٠٣، ص ٥٠ – ٥١.

(٦٨) ماجد كيالى، النظام العربي وتحدي المشروع الشرق أوسطي مجدداً، شئون عربية، خريف ٢٠٠٣، ص ٣١.

(٦٩) د. عبد الفتاح على الرشدان، العولمة واتجاهات سيادة الدولة القطرية في الوطن العربي، شئون عربية، سبتمبر ٢٠٠١، ص ٧٥ – ٨٣.

(٧٠) انظر على سبيل المثال: د. ناصيف حتى، النظام العربي والحقائق الدولية الجديدة، نظرة مستقبلية، شئون عربية، خريف ٢٠٠٣، ص ٢٤ – ٢٩. فلقد شفع هذا المصدر مقولة إن قدرة أمريكا على الحرب أعلى منها على صنع السلام، والتركيز الأمريكي على الحل المنفرد أو التدويل الانتقائي للأزمة العراقية، بالدعوة إلى حوار عربي موسع ومتنوع مع مختلف قطاعات المجتمع الأمريكي، واعتبر انعقاد المنتدى الاقتصادي العربي في ديترويت في سبتمبر ٢٠٠٣ نقطة انطلاق لهذا الحوار.

(٧١) د. خلاف الشاذلي، المجتمع العربي بين مخاطر العولمة الثقافية وتحديات ثقافة العولمة، شئون عربية، سبتمبر ٢٠٠١، ص ٩١ – ١٠٣. ومن معالم أزمة الهوية هذه أن يدعو مفكر عربي إلى الاهتمام بالهويات الوطنية العربية الفرعية، ويرى في ذلك السبيل لتكوين هوية قومية عربية، والتخلص مما يسميه: حالة الإعاقة الخطيرة في السلوك العربي والانفصام بين الواقع العربي والضجيج العربي في الفضائيات. انظر: د. محمد جابر الأنصاري، أي هوية

عربية في عصر لا سابق له؟ شئون عربية، خريف ٢٠٠٣، ص ١٣ – ١٦، ص ٢٣.

(72) Chas freeman, understanding US– Saudi Relations: Challenging Stereotypes, http://www.Saudi-US-relations.org/newsletterSaudi-relations–interest–12–21html

(73) Anthony H. Cordesman The Prospects for Stability in Saudi Arabia in 2004, http://www.Saudi-US-relations.org/newsletter2004/Saudi-relations–interest–20–23.html

(٧٤) إلا أن هذه الشهادات دعت السعودية إلى بذل المزيد، في ذات الوقت الذي دعت فيه الدول الأخرى لمحاكاتها.

J. cofer Black, Saudi Arabia's Role in Combating Terrorism, state Treasury and FBI officials testify to Congress, http://www.Saudi-US-relations.org/newsletter2004/Saudi-relations–interest–03–31.html

وأوضح السعوديون أنهم كانوا قد استطاعوا الحصول على موافقة طالبان على تسليم بن لادن، وأن السعودية وباكستان لم تكثفا ضغطهما في هذا الاتجاه خشية أن تستفيد منه إيران التي تأزمت العلاقات بينها وبين طالبان إلى حد كان ينذر بالحرب بينهما آنذاك The Saudi Effort and its Aftermath National Commission on Terrorist Attacks upon the United States, http://www.Saudi-US-relations.org/newsletter2004/Saudi-relations–interest–04–07.html

(75) John Duke Anthony, Has Saudi Arabia been a Positive Influence in the Middle East?, http://www.Saudi-US-relations.org/newsletter2004/Saudi-relations–interest–02–19.html.

(٧٦) انظر في تفاصيل ذلك: كمال الهلباوي، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، القاهرة: مركز الإعلام العربي، ١٩٩٨، ص ٨٠ – ١٠٠، ١٢٢ – ١٢٩.

(٧٧) المرجع السابق, ص ١٩٣ – ١٩٦.

(٧٨) انظر: جيفرى لانغ، حتى الملائكة تسأل، رحلة إلى الإسلام في أمريكا، بيروت، ترجمة د. منذر الدبيسي، دار الفكر المعاصر، ٢٠٠١، ص ١١ – ١٣، ص ١٦٣ – ١٧٠.

(٧٩) انظر شواهد تثبت زيف هذه الأسطورة في: د. مراد هوفمان، الإسلام في الألفية الثالثة، ديانة في صعود، ترجمة: عادل المعلم وياسين إبراهيم، والقاهرة: مكتب الشروق، ٢٠٠١ ، ص ٩٢– ١٠٠، ص ١٢٠. بل إن هوفمان يؤكد أن الإسلام كان مرشحاً لاكتساح الداخل الأمريكي قبل أحداث ١١ سبتمبر كنموذج فريد لدين واحد يحقق التماسك بين تعددية عرقية، ويحتوى على شريحة من المهاجرين الجدد من طلاب العلم القادرين على الدعوة ومحاكاة اللوبي اليهودي في الجمع بين الدين والسياسة كهوية لجماعات المصالح الإسلامية. المرجع السابق ص ٢٣١ – ٢٥٢). وكشفت عمليات ١١ سبتمبر عن أهمية البعد الاقتصادي في كسر قدرة الإرهاب العالمي وتحطيم إرادته السياسية. انظر في التفاصيل:

Martin S. Navias, Finance Warfare as a response to International terrorism, in: Lawrence Freed Man (Editor) Super terrorism: Policy responses, Oxford: Black well Publishing, 2002, pp 57 – 78.

(٨٠) تيبري نيسان ، ١١ سبتمبر ٢٠٠١، الخديعة المرعبة، ترجمة: د. داليا سيد الطوخي، د. جيهان حسني عبد الغني، القاهرة: مطابع الأهرام ٢٠٠٠– ٢٠٠٢ ، ص ٥٨. بل إن هذا المصدر يشير إلى أن هيئة الأركان المشتركة للقوات الأمريكية خططت للحرب الأمريكية الدائرة الآن ضد الإرهاب منذ أواخر الثمانينيات، وأجرت تدريبات عليها لم تتوقف إلا في يونيو ٢٠٠٠، في إشارة لبدء العد التنازلي للتنفيذ الفعلي، وأن ١١ سبتمبر هو مجرد ذريعة أرادت أمريكا بها أن تظهر وكأنها تدافع عن النفس. ورأت السلطات الأمريكية أن توجيه الاتهام يكفي، وأنها غير مطالبة بعبء إثبات صحة الاتهام الموجه لتنظيم القاعدة. انظر المرجع السابق ص٦٠ ، ص ٩٠. والواقع إن هذه الحرب تخدم إسرائيل وفريقين لا ثالث لهما: لوبي الطاقة واللوبي العسكري الصناعي الأمريكي. وتشكل ما يسميه هذا المصدر: موت الديموقراطية في أمريكا. انظر المرجع السابق ص ١٤٤ – ١٥٣.

(٨١) انظر: دليل برامج الدراسات العربية والإسلامية والشرق أوسطية بالجامعات الأمريكية، سفارة المملكة العربية السعودية، الملحقية الثقافية بواشنطن، ١٩٩٣، المقدمة، ص ٢٧٥ – ٢٧٨. وقارن مع ما ذكره إدوارد سعيد من أن التاريخ الأوروبي الأمريكي لم يعرف منذ العصور الوسطى التفكير في الإسلام، أو محاولة فهمه في خارج إطار ابتدعته العواطف والأهواء والانحياز والمصالح السياسية؛ فكيف تدعو السفارة السعودية إلى فهم الإسلام من أمريكا. انظر: إدوارد سعيد، تغطية الإسلام، كيف تتحكم وسائل الإعلام الغربي في تشكيل إدراك الآخرين وفهمهم، بيروت، ١٩٨٣، ص ٥٤.